



دراسة نقدية مشتركة بين الوكالات: وظائف السوق وادراك المجتمع لبرامج المساعدات النقدية

اليمن

ديسمبر 2017

شركاء مجموعة العمل النقدية والسوقية

ساهمت المنظمات التالية في إصدار هذا التقرير، كأعضاء في مجموعة العمل النقدي والسوقي لليمن (CMWG)



NORWEGIAN CAPACITY
OPERATED BY NRC



NORWEGIAN
REFUGEE COUNCIL



OCHA



Save the Children®



صورة الغلاف: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) / شارلوت كانس، صنعاء ، يونيو 2015
<https://ocha.smugmug.com/Countries/Yemen/General-views-Sanaa/i-CrmGpCB>

حول Reach

تسهل Reach تطوير أدوات ومنتجات المعلومات التي تعزز قدرة الجهات الفاعلة في مجال المعونة على اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة في سياقات الطوارئ والإنعاش والتنمية. وتجري جميع أنشطة REACH من خلال آليات تنسيق المعونة المشتركة بين الوكالات. لمزيد من المعلومات، يمكنك الكتابة إلى مكتبنا القطري: yemen@reach-initiative.org. يمكنك عرض جميع التقارير والخرائط وصفحات الحقائق لدينا على مركز الموارد لدينا: reachresourcecentre.info، زيارة موقعنا على الإنترنت reach-initiative.org، ومتابعتنا على [REACH_info](https://twitter.com/REACH_info)

تسبب النزاع في اليمن منذ عام 2015م في نزوح 3 ملايين شخص ومعاناة أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي، ودمار الكثير من البنى التحتية في البلاد¹، واعتباراً من يوليو 2017، فقد الكثير من السكان مصدر دخلهم الرئيسي، و 46% لم يتمكنوا من الحصول على مصدر مياه محسن مجانية، وأكبر تفشي لوباء الكوليرا في التاريخ الحديث².

قدرت مجموعة العمل النقدية والسوقية (CMWG) أنه تم في عام 2016م تنفيذ برامج التحويلات النقدية في 22 محافظة في جميع أنحاء اليمن؛ ومع ذلك، لا توجد سوى القليل من فقد وجدت أدلة قليلة لتحديد أي طريقة للمساعدة المالية هي الأنسب في سياق اليمن. ومن أجل بناء فهم لنظم السوق الحالية وتصورات السكان اليمنيين تجاه برامج التحويلات النقدية، شرعت مجموعة العمل النقدية والسوقية (CMWG) في هذه الدراسة بهدف تحديد أنسب طريقة للتدخلات النقدية التي تستخدمها الجهات الفاعلة الإنسانية. تم إنشاء مجموعة عمل التقييم الفني للدراسة النقدية المشتركة (TAWG): لتنسيق مراحل التصميم والتنفيذ والتحليل، وترأسها REACH ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA. وساهم أعضاء مجموعة عمل التقييم الفني للدراسة النقدية المشتركة (TAWG) في توفير الموارد وشاركوا بنشاط في جمع البيانات من أجل الدراسة، في حين قدمت REACH المساعدة والدعم التقني عن بعد، وذلك أساساً عن طريق تقديم المشورة لتطوير أدوات ومنهجية الدراسة؛ وتوفير الدعم التقني والتنسيق لجمع البيانات؛ مما يؤدي إلى إدارة البيانات التقنية وتنظيف البيانات؛ تطوير إطار تحليل البيانات وعملية تحليل البيانات الرائدة؛ تصميم وصياغة ونشر الناتج النهائي؛ وإنتاج الخرائط وغيرها من منتجات تصور البيانات.

تألفت هذه الدراسة من مكونين، أولهما يهدف إلى بناء فهم لوظائف السوق في 13 محافظة في اليمن تمكنت المنظمات الشريكة من الوصول إليها، من خلال مقابلات مع المخبرين الرئيسيين أجريت مع 1399 بائعاً من السلع الأساسية المختارة، واستند العنصر الثاني من الدراسة إلى 114 من المناقشات الجماعية المركزة (FGD) مع مجموعات سكانية مختلفة ممن (النازحين داخلياً والعائدين وأفراد المجتمع المستضيف وأعضاء مجتمع المهتمين تاريخياً) عبر 11 محافظة، تهدف إلى استكشاف تصورات المجتمعات المحلية نحو آليات برامج المساعدات النقدية ومعالجة كيفية تغيير وصول الأسر إلى الأسواق والخدمات المالية منذ بداية النزاع في عام 2015. وقد جمعت البيانات الأولية لهذه الدراسة بين أغسطس وسبتمبر 2017، والذي هو ممثل للسوق في تلك المرحلة من الزمن.

النتائج الرئيسية

1. وظيفة السوق

- وجدت الدراسة أنه في غرب اليمن، يعمل نظامان سوقيان بشكل شبه مستقل عن بعضهما البعض. مقسمة من قبل خط النزاع، يتم توفير شمال غرب وغرب البلاد في المقام الأول من ميناء الحديدة، في حين يتم توفير جنوب غرب البلاد من ميناء عدن. ويوجد لدى شبكتي التوريد إمدادات متباينة للسلع وآليات توزيع مختلفة، حيث تقوم الحديدة بتوريد البائعين من خلال شبكة توزيع بالجملة لمعظم المنتجات، في حين أن الموزعين في عدن يميلون مباشرة إلى توريد البائعين في المحافظات المجاورة. ويعد ميناء المكلا ومنتجي غاز الطهي في مأرب استثناءات من هذا الاتجاه، حيث يزود البائعين في غرب اليمن.
- في وقت جمع البيانات، تم الإبلاغ عن نقص في الوقود عبر عدن وجنوب غرب البلاد، مما أدى في وقت لاحق إلى خلق قضايا النقل، وأوقات أطول لإعادة التخزين، واختلال آليات سعر السوق بين البائعين في المحافظات المجاورة للمنتجات الأساسية. ويبدو أن إمدادات الديزل تشكل قضية خاصة، حيث يتعين على العديد من بائعي الديزل في جنوب غرب البلاد تصدير منتجاتهم من المكلا. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الحديدة هي المورد الرئيسي للوقود والموارد الأساسية لغالبية غرب اليمن، وأنه إذا نشأت حالة حيث كان ميناء عدن الوحيد المتاح للواردات الغذائية والوقود، فإن هذا سيكون شديد التداعيات عبر وسط غرب وشمال غرب البلاد.
- من أجل تقييم مدى ملائمة برنامج التحويلات النقدية لأنواع مختلفة من المنتجات، تم تقييم كل مجموعة من السلع على أساس مجموعة من المعايير، بما في ذلك توافر الأسعار واتساقها على مستوى المحافظة، واتساق فترات إعادة التخزين بين المحافظات. استناداً إلى هذه المعايير، والبيانات التي تم جمعها من خلال مجموعات النقاش المركزة المجتمعية، وجدت هذه الدراسة أن المنح النقدية متعددة الأغراض التي تستهدف الأغذية وغاز الطهي ومستلزمات النظافة وشاحنات نقل المياه ستكون الآلية الأنسب لبرامج المساعدات النقدية.

2. وصول المجتمع إلى السوق، القبول والسلامة والمخاطر

¹ برنامج الغذاء العالمي تقرير مراقبة السوق اليمني، سبتمبر 2017.

² اليمن نظرة عامة على الوضع: الوصول إلى مصادر المياه المحسنة يوليو REACH

- أدى تضخم الأسعار وقضايا السيولة وانخفاض القوة الشرائية إلى فرض قيود كبيرة على البائعين والمستهلكين في جميع أنحاء البلد، في حين أثرت الزيادة السريعة في تكاليف الوقود على جميع قطاعات السوق، وأصبحت العديد من المجتمعات المحلية عاجزة ماليا وبدنيا عن الوصول إلى أسواقها المحلية.
- أبرز المشاركون في مجموعة النقاش المركزة ندرة المصارف باعتبارها العقبة الرئيسية أمام الحصول على المساعدة من خلال مقدمي الخدمات المالية. مع وصول تكاليف النقل إلى أقرب بنك إلى مستويات عالية بشكل غير مقبول، أفاد العديد من المشاركين في مجموعة النقاش المركزة بأنهم لم يتمكنوا من السفر على أساس منتظم. وعلاوة على ذلك، أشار المشاركون في مجموعة النقاش المركزة إلى أن المصارف كانت تعاني من نقص السيولة في العديد من المجالات، وأن مستوى الاكتظاظ يعني أن المصارف لم تعد في متناول النساء والمسنين. وأفيد أيضا بأن التعرض لخطر السرقة أعلى في القرب من المصارف.
- كانت النتيجة الرئيسية للمكون المجتمعي في هذه الدراسة أن أي تدخل قائم على النقد يجب أن يعطي الأولوية للمرونة والملاءمة للمتلقين. وشدد المشاركون في مناقشات مجموعة التركيز على أهمية وجود آلية تسمح بمرونة تلبي احتياجاتهم المحددة، ويمكن توزيعها واستخدامها دون تكبد تكاليف النقل. وأشاروا أيضا إلى أن مكاتب الصرافة، التي كانت تستخدم تقليديا في تحويل الأموال من خلال نظام الحوالة، هي الجهة التي تقدم الخدمات المالية التي تتمتع المجتمعات المحلية بأكبر قدر من الوصول إليها والتي يشعرون بأنهم أكثر دراية بها.

المحتويات

3	<u>ملخص</u>
6	قائمة المختصرات
6	تعريفات
6	التصنيفات الجغرافية
7	قائمة الأشكال
7	قائمة الجداول
7	قائمة الخرائط
8	المقدمة
10	<u>المنهجية</u>
10	منهجية وظائف السوق
13	<u>منهجية الوصول إلى السوق، القبول، السلامة والمخاطر</u>
14	<u>التحديات والقيود</u>
15	<u>النتائج</u>
15	مكون وظائف نظام السوق
15	نتائج وظائف السوق لكل مجموعة سلع
32	نتائج وظائف السوق لكل محافظة
35	<u>وصول المجتمع إلى السوق، القبول والسلامة والمخاطر</u>
35	الوصول إلى الأسواق المحلية
35	الوصول إلى مقدمي الخدمات المالية وآليات المساعدة
36	فهم المجتمع وتفضيله لبرامج المساعدات النقدية
37	الآثار السلبية المحتملة وتدبير التخفيف من المساعدة النقدية للأسر والمجتمع
39	<u>الخاتمة</u>
41	<u>المرفقات</u>
41	الملحق 1: قائمة مصادر البيانات الثانوية المستخدمة
41	الملحق 2: أدوات البحث لمكون دراسة وظائف السوق
47	الملحق 3: أدوات البحث للوصول إلى الأسواق، القبول، السلامة والمخاطر

قائمة المختصرات

ACF	Action Against Hunger / العمل ضد الجوع
CMWG	Cash and Market Working Group / مجموعة العمل النقدية والسوقية
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations / منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
IDP	Internally Displaced Persons / الأشخاص النازحين داخليا
MEB	Minimum Expenditure Basket / الحد الأدنى من سلة الاستهلاك
NFDHR	National Federation for Development and Human Response / الاتحاد الوطني للتنمية والاستجابة الانسانية
NRC	Norwegian Refugee Council / المجلس النرويجي للاجئين
OCHA	United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs / مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
TAWG	Technical Assessment Working Group / التقييم الفني للدراسة النقدية المشتركة
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees / مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
WFP	World Food Programme / برنامج الأغذية العالمي
YER	Yemeni Riyal / الريال اليمني
YRC	Yemen Red Crescent Society / جمعية الهلال الأحمر اليمني

التعريفات

الحد الأدنى من سلة الاستهلاك: مؤشر على تكلفة الحد الأدنى من المواد المناسبة ثقافيا التي تحتاجها أسرة يمنية مكونة من 7 أفراد لمدة شهر واحد، والتي تحتوي المعايير الأساسية للأغذية المفيدة للجسم واستخدام المياه والنظافة الصحية.

السوق الدائم: يعرف بأنه سوق له الخصائص التالية:

- تقع في هيكل دائم، وليس هيكل مؤقت حيث التجار يجلبوا الأكشاك ليوم واحد.
- ينبغي أن تكون هناك أنواع مختلفة من السلع الغذائية وغير الغذائية المتاحة في هذه السوق مثل الخبز، والمواد الغذائية الطازجة، والأغذية المعلبة، ومواد النظافة الصحية، والوقود، والغاز، وما إلى ذلك.
- يجب أن يكون حجم السوق متوسط أو كبير: يجب أن يكون هناك تاجر جملة واحد على الأقل داخل السوق.
- ينبغي أن يأتي السكان من القرى الصغيرة إلى هذا السوق لشراء الإمدادات.

المجتمع - يشير إلى القرى في المناطق الريفية والأحياء في المناطق الحضرية.

مزود الخدمة المالية (FSP): الكيان الذي يقدم الخدمات المالية، والتي قد تشمل خدمات التحويل الإلكتروني. يشمل مزودو الخدمات المالية شركات القسائم الإلكترونية والمؤسسات المالية (مثل المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر) ومشغلي شبكات الهاتف المحمول (MNOs). (FSP) تشمل مزودو الخدمات المالية العديد من الكيانات (مثل صناديق الاستثمار وشركات التأمين وشركات المحاسبة) إلى جانب تلك التي تقدم تحويلات نقدية إنسانية أو خدمات قسائم، ومن ثم، فإن الغرض من هذه الدراسة يشير إلى مقدمي الخدمات المالية الذين يقدمون خدمات تحويل للجهات الإنسانية الفاعلة.

برامج التحويلات النقدية (CTP): برنامج يتم فيه تقديم النقد (أو قسائم السلع أو الخدمات) مباشرة إلى المستفيدين. في سياق المساعدة الإنسانية، يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى توفير النقد أو القسائم المقدمة إلى الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المتلقية؛ وليس للحكومات أو الجهات الفاعلة الأخرى في الدولة. ويغطي البرنامج جميع أشكال برامج المساعدات النقدية، بما في ذلك القسائم. يستثنى من ذلك الحوالات والتمويل الأصغر في التدخلات الإنسانية) على الرغم من أن مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات تحويل الأموال قد تستخدم في التسليم الفعلي للنقد). ويمكن استخدام هذا المصطلح بالتبادل مع التدخلات النقدية والتحويلات النقدية.

التصنيفات الجغرافية

المحافظة	أعلى شكل من أشكال الحكم/الإدارة دون المستوى الوطني في اليمن
المديرية	المناطق الإدارية التي تضم المحافظات
المنطقة	أصغر كيان إداري داخل المدن
العزلة	أصغر كيان إداري في المناطق الريفية

قائمة الأشكال

- الشكل 1: تغيرات أسعار منتجات الوقود 19
- الشكل 2: تغيرات أسعار السلع الغذائية 22

قائمة الجداول

- الجدول 1: عدد المقاطعات التي تم تقييمها والموردين الذين أجريت معهم مقابلات في كل محافظة 11
- الجدول 2: عدد مناقشات مجموعات النقاش المركزة التي أجريت لكل محافظة ومجموعة سكانية 14

قائمة الخرائط

- خريطة 1: المديرية التي تم تقييمها لدراسة وظائف السوق 12
- خريطة 2: وفرة الوقود وتوريد الاصل 17
- خريطة 3: أسعار الديزل لكل مديرية 18
- خريطة 4: وفرة غاز الطهي وتوريد الاصل 21
- خريطة 5: وفرة الطعام وتوريد الاصل 23
- خريطة 6: اسعار السلة الغذائية لكل مديرية 24
- خريطة 7: وفرة مواد النظافة وتوريد الاصل 26
- خريطة 8: اسعار وايت الماء/نقل المياه لكل مديرية 28
- خريطة 9: وفرة مواد البناء 31

المقدمة

منذ عام 2015، تسبب النزاع في اليمن في نزوح 3 ملايين شخص وأكثر من نصف السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ودمر الكثير من البنية التحتية في البلاد³، واعتباراً من يوليو 2017، فقد الكثير من السكان مصدر دخلهم الرئيسي، و46٪ لم يتمكنوا من الحصول على مصدر مياه محسن مجاناً، وأصبح وباء الكوليرا الأكبر في التاريخ الحديث⁴.

وتقدر مجموعة العمل النقدية والسوقية أنه في عام 2016، تم توزيع المساعدات المالية في شكل نقد أو قسائم عبر ما مجموعه 80 مديرية في 13 محافظة من محافظات اليمن الـ 22. ويشمل ذلك 29 مديرية يجري فيها إجراء تدخلات نقدية من قطاعات متعددة في نفس الوقت. وكانت برامج المساعدة النقدية أو القسائم أكثر شيوعاً في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة، يليها المأوى والحماية والصحة والإنعاش المبكر.

وفي الوقت الذي سعت فيه الجهات العاملة في المجال الإنساني إلى توفير استجابة مرنة للسياق الديناميكي للصراع في اليمن، برزت منح نقدية متعددة الأغراض صغيرة الحجم كخيار إيجابي، مما مكن المستفيدين من التكيف مع الظروف المتغيرة ولتكييف مشترياتهم لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

وفي يناير / كانون الثاني 2017، أجرت مجموعة عمل المجتمعات المحلية استعراضاً مكتبياً للتقارير الحالية التي تستكشف الحالة الاقتصادية داخل اليمن، وذلك بهدف تقديم المعلومات والدعم للمنظمات الإنسانية في تصميم برامج الاستجابة. وشملت الدراسات الرئيسية التي تمت مراجعتها دراسة السوق اليمنية لبرنامج الأغذية العالمي لعام 2010 التي قدمت لمحة عامة عن هيكل السوق قبل بدء النزاع الحالي، بما في ذلك مؤشرات لخطوط الإمداد وأنماط توفر السلع الأساسية والبضائع. وفي تشرين الثاني / نوفمبر 2016، نشرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اليمن تحديثاً اجتماعياً واقتصادياً، يوضح بالتفصيل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للبلد نتيجة للنزاع، وارتفاع العجز في الميزانية العامة، وأزمة السيولة التي نشأت فيما كان العمال في جميع أنحاء البلاد لا يتقاضون أجورهم. كما سلطت الدراسة الضوء على ارتفاع معدلات التضخم داخل الدولة التي تعتمد على الواردات، حيث انخفض سعر الصرف وفقد الريال اليمني قيمته مقابل العملات الأجنبية. واستمرت هذه الشواغل طوال عام 2017، حيث سجلت منشورات مثل نشرة الرصد الشهري الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وتقرير مراقبة السوق في برنامج الأغذية العالمي تقلب أسعار السلع الأساسية داخل اليمن.

تم إجراء تقييم دراسة الجدوى لتحديد الطرق المناسبة لبرامج المساعدات النقدية أو القسائم، من قبل الاتحاد الوطني للتنمية والاستجابة الإنسانية (NFDHR) ومنظمة العمل ضد الجوع (ACF)، ومنظمة أوكسفام (Oxfam)، والمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، أوصت باستخدام قسائم للأغذية والمياه والصرف الصحي والصحة لبرامج موجهة، ولكن أجريت هذه الدراسة في منطقة جغرافية محدودة في محافظة البيضاء، ولذلك فمن الصعب القول ما إذا كانت هذه النتيجة تنطبق على البلد ككل. وفي الوقت نفسه، لاحظ المسح السريع للمساعدة النقدية والإعانات الإجبارية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) و"إنتيرسوس" (INTERSOS) أنه عند تقديم منح نقدية غير مشروطة، سيعطي المستفيدون الأولوية للإنفاق على الأدوية والأغذية.

بعد النظر في المنشورات المتاحة، رأت مجموعة العمل النقدية والسوقية CMWG أنه لا توجد أدلة كافية لتحديد ما إذا كان التدخل النقدي والقائم على السوق مناسباً للسياق الحالي لليمن. بناءً على ذلك، قررت مجموعة العمل النقدية والسوقية CMWG إجراء دراسة أولية لجمع البيانات لمعالجة الثغرات القائمة في المعلومات، وتقديم التوجيه للجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وعقب اجتماع تنسيقي أولي لأعضاء مجموعة عمل المجتمعات المتعددة المهتمين بإجراء الدراسة، تم تحديد الأهداف التالية:

1. توفير خط أساس للمعلومات المتعلقة بالأسعار ومعلومات التخزين للسلع الأساسية ذات الصلة في الأسواق التي تم تقييمها للمنظمات التي تقوم ببرامج الاستجابة المساعدات النقدية في اليمن.
2. تحديد قيود وقدرة البائعين على توريد وتسعير السلع الأساسية في الأسواق التي تم تقييمها.

³ برنامج الغذاء العالمي تقرير مراقبة السوق اليمني، سبتمبر 2017.

⁴ اليمن نظرة عامة على الوضع: الوصول إلى مصادر المياه المحسنة يوليو REACH

3. جمع ردود الفعل من المجتمعات المتضررة على الوصول إلى الأسواق ومعارفها وقبولها وتفضيلاتها للطرائق والآليات لبرامج المساعدات النقدية.
4. تحديد القيود والمخاطر المحتملة للاستجابة للبرامج النقدية في اليمن.

ومن أجل إجراء الدراسة، تم إنشاء فريق عمل التقييم التقني (TAWG) لتنسيق مراحل التصميم والتنفيذ والتحليل، وكان أعضاء فريق عمل التقييم التقني (TAWG) عبارة عن الوكالات المعنية بالاهتمام بالموارد المساهمة والمشاركة بنشاط في الدراسة، في حين شاركت مجموعة REACH ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA في رئاسة الفريق. وطوال فترة الدراسة، قدمت الهيئة الدعم عن بعد والخبرة التقنية، وذلك أساساً عن طريق تقديم المشورة لتطوير أدوات ومنهجية الدراسة؛ وتوفير الدعم التقني والتنسيقي لجمع البيانات؛ مما يؤدي إلى إدارة البيانات التقنية وتنظيف البيانات؛ تطوير إطار تحليل البيانات وعملية تحليل البيانات الرائدة؛ تصميم وصياغة ونشر الناتج النهائي؛ وإنتاج الخرائط وغيرها من منتجات تصور البيانات. تم قيادة فريق التقييم المشترك بين الوكالات بإطار تحليل دراسة الجدوى المشتركة للتحويلات النقدية الذي وضعته أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة UN - اليونيسيف UNICEF وبرنامج الأغذية العالمي WFP ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA - على الصعيد العالمي.

تتكون الدراسة من مكونين. الأول هو مكون وظائف السوق، الذي سيستكشف التسعير، الوفرة وشبكة التوريد للسلع الأساسية، فضلاً عن تقييم القيود التي يواجهها البائعون. الثاني، وهو الوصول المجتمعي إلى السوق، والقبول، والسلامة، والمخاطر، فستستكشف تصورات المجتمعات المحلية نحو آليات المساعدة والإيصال المختلفة، فضلاً عن مناقشة كيفية تنوع وصول الأفراد إلى الأسواق منذ اندلاع الصراع الحالي.

يصف القسم التالي منهجية الدراسة، يليها مناقشة النتائج لكل عنصر من عناصر الدراسة

المنهجية

استخدمت منهجية منفصلة لكل عنصر من عناصر الدراسة، وفي حين أن تصميم البحوث لمجالين موضوعيين قد تم بصورة مشتركة في إطار فريق عمل التقييم التقني (TAWG)، فقد تم بصورة مستقلة تنفيذ جمع البيانات وتحليلها لكل مجال موضوعي. البيانات الأولية التي جمعت لهذه الدراسة في الفترة ما بين آب / أغسطس وسبتمبر / أيلول 2017، وهي ممثلة للوضع خلال تلك الفترة الزمنية.

منهجية وظائف السوق

وكان الهدف من مكون وظائف السوق من هذه الدراسة هو الحصول على فهم لتجارب البائعين على مستوى المديرية، ولبناء صورة للمنتجات المتوفرة حالياً، من حيث مصدرها، وكيف تختلف مستويات الأسعار بين المديريات والمحافظات. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا المكون من الدراسة إلى استكشاف القيود التي يواجهها البائعون في إدارة أعمالهم، ومدى تمكنهم من الوصول إلى أي خدمات مالية. وترد أدناه أسئلة البحث عن هذا المكون من الدراسة:

أسئلة البحث: وظائف السوق

1. هل السلع والخدمات التي تعتبر أساسية وضرورية من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية متاحة في الأسواق المحلية؟
2. من أين يحصل البائعون على مصدر منتجاتهم؟ كم تستغرق أوقات إعادة تخزين الحالية؟
3. ما هو متوسط الأسعار للسلع والخدمات الأساسية؟
4. ما هي القيود التي يواجهها البائعون في نقل وشراء وبيع السلع والخدمات الأساسية؟
5. هل يمكن للبائعين الحصول على الخدمات المالية أو الائتمانية؟

عملية جمع البيانات

لقد جمعت البيانات الأولية لهذا القسم من الدراسة من خلال مقابلات مع المعرفين الرئيسيين مع البائعين من السلع والخدمات الأساسية، بغية استكمال المعلومات المكتسبة خلال الاستعراض المكتبي للمنشورات الموجودة. وتم إجراء مقابلات مع موردي المجموعات السلعية المتعددة، سواء من حيث المواد الغذائية أو المواد غير الغذائية، بما في ذلك الغذاء والوقود وغاز الطهي ومستلزمات النظافة وصهاريج نقل المياه والأدوات المنزلية ومواد البناء والكراسي المتحركة والعكازات وبائعي بطاقات الهاتف المحمول. ومن بين المحافظات الـ 22 و 333 مديرية داخل اليمن، تم تقييم 1399 بائع من 103 مديرية في 13 محافظة، كما هو مبين أدناه. وقد حددت المناطق وعدد من البائعين الذين تم تقييمهم من قبل المديريات التي يمكن لشركاء فريق عمل التقييم التقني (TAWG) الوصول إليها.

لقد أجري استعراض للمنتجات بالمجموعة الخاصة بالحد الأدنى من سلة الاستهلاك من أجل تحديد قائمة بالسلع التي ستدرج في هذا العنصر من الدراسة، والذي نوقش ثم تم إقراره فيما بعد من قبل فريق عمل التقييم التقني (TAWG). وكما ذكرنا، تم تحديد قائمة المديريات المشمولة في هذه الدراسة بناء على قدرة التقييم وإمكانية الوصول إلى المديريات التي توفرها المنظمات الأعضاء في فريق عمل التقييم التقني (TAWG). وتجدر الإشارة إلى أن عدد المقابلات التي أجريت بشكل متنوع بين المناطق الجغرافية. وفي محافظتي الجوف ومأرب، بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول، أجريت ست مقابلات فقط لكل محافظة، بمعنى أنه في حين تم النظر في ردود البائعين هناك، فإن البيانات التي تم جمعها تتميز حتماً بدرجة أقل من الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، في حين تمت مقابلة الباعة في أربع مناطق في عدن، لم يتمكن العدادون من الوصول إلى المديريات الأكثر اكتظاظاً بالسكان حيث من المرجح العثور على أكبر الأسواق، مما يشكل حداً عند استخلاص استنتاجات وضع السوق لمحافظة عدن.

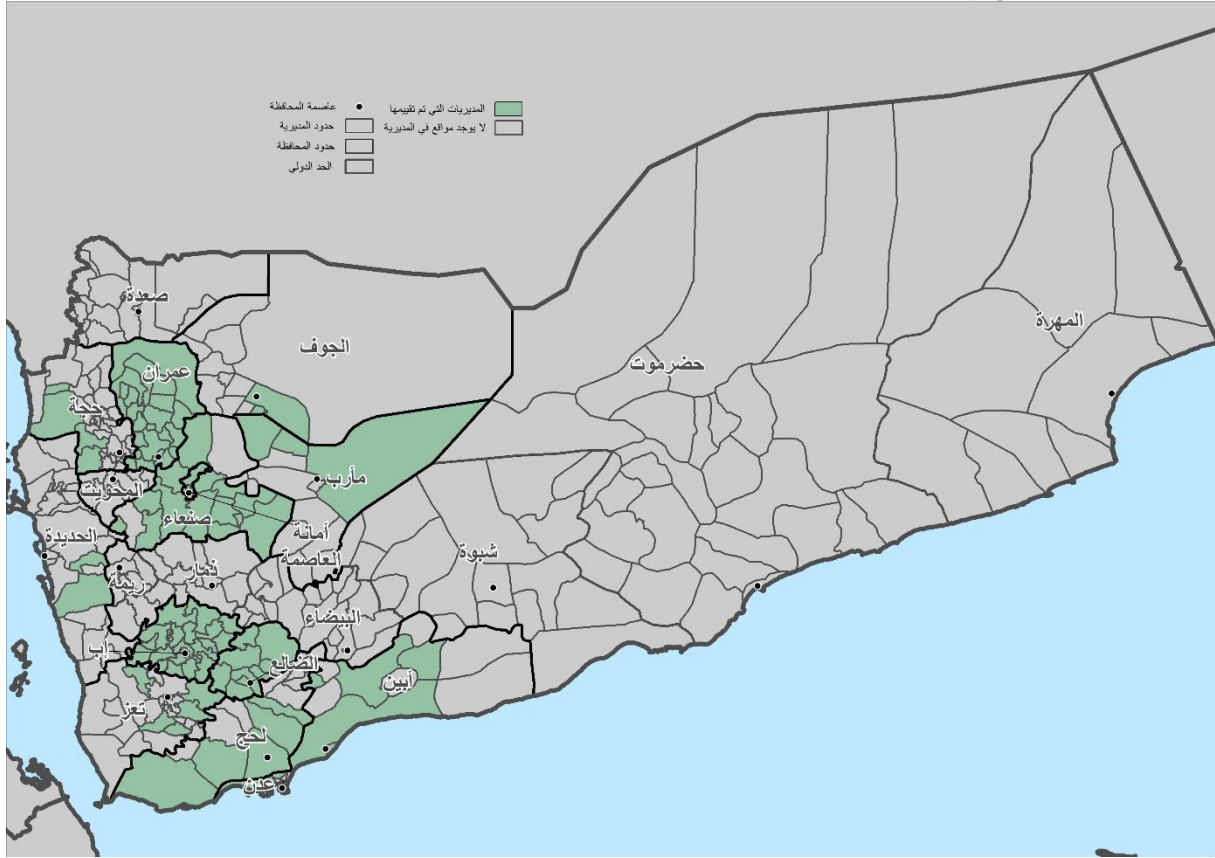
دراسة نقدية مشتركة بين الوكالات لعام 2017

الجدول 1: عدد المقاطعات التي تم تقييمها والموردين الذين أجريت معهم مقابلات في كل محافظة

المحافظة	عدد المديرين التي تم تقييمها	عدد البائعين الذين تم مقابلتهم حسب المحافظة
أبين	5	113
عدن	4	46
الضالع	9	121
الحديدة	2	63
الجوف	2	6
امانة العاصمة	10	29
عمران	20	293
حجة	4	65
اب	20	364
لحج	5	108
مأرب	3	6
صنعاء	14	69
تعز	5	116

في كل مديرية تم تقييمها، تم تقييم سوق دائم واحد على الأقل. وبالنسبة للمدريات الصغيرة أو الريفية التي لا توجد فيها أسواق تفي بتعريف "السوق الدائم"، اختير السوق المركزي لأكثر تجمع في المنطقة لجمع البيانات. ولكل سلعة من السلع التي تمت مراقبتها مواصفات محددة مسبقاً تم شرحها لقادة فريق العدادين أثناء عملية التدريب. تم إعطاء تعليمات للعدادين بأن يكون كل بائع من الأسواق المختارة، إذا أمكن، لكل مجموعة من مجموعات السلع الأساسية. ولكل مجموعة من مجموعات السلع، أجريت مقابلات مع المعرفين الرئيسيين والتي تركز على أربعة عوامل. أولاً، تم تعريف التوافر على أساس ثنائي نعم أو لا. وسئل البائعون عما إذا كانت كل مجموعة من مجموعات السلع المعينة متاحة في السوق المعينة. ثانياً، تم جمع الحد الأدنى المستهدف من ثلاثة عروض أسعار لكل سلعة في السوق. في كل مخزن تم أخذ عرض سعر واحد لأرخص سعر لكل سلعة، إن وجدت. كحد أدنى، وهذا ينطوي على ما لا يقل عن ثلاث مقابلات مع معرفين رئيسيين في السوق. وفي حالة وجود أقل من ثلاثة عروض أسعار تم العثور عليها لبند في السوق، لوحظ النقص في عدد البائعين الذين تمت مقابلتهم، وينعكس ذلك في خرائط التوافر التي يمكن العثور عليها في قسم النتائج في هذه الدراسة. وثالثاً، فيما يتعلق بأوقات إعادة التخزين وخطوط الإمداد، سئل البائعون عن عدد الأيام التي ستلزم لإعادة تخزين منتج معين بناءً على طلبهم، وفي أي محافظة يوجد الموزع الخاص بهم. وأخيراً، طلب من البائعين بيان القيود الرئيسية الثلاثة التي يواجهونها حالياً. وكانت خيارات الرد على ذلك شبه منظمة، وشملت خيارات: تضخم الأسعار، ونقص السيولة، والنقل، وانعدام الأمن، ونقص المعروض، والقيود الحكومية المفروضة على بيع السلع، وعدم وجود تحديات تواجهها. وسمح الخيار "أخرى" للمستجيبين بإعطاء إجابة نوعية وتفاصيل القيود التي كانت محددة لسياقهم.

الخريطة 1: المديرية التي تم تقييمها لدراسة وظائف السوق



ومن أجل تقييم مدى ملائمة كل مجموعة سلعية لبرنامج المساعدة النقدية، استخدمت ثلاثة معايير: (الوفرة (مقياس ثنائي على مستوى المديرية)؛ (2) اتساق الأسعار (داخل المحافظات (3). (إعادة توطيد الوقت (بين المحافظات). (وقد طبقت هذه المعايير لتقييم المواد الغذائية، وغاز الطهي، ومستلزمات النظافة، وشاحنات نقل المياه، ومواد الأدوات المنزلية، ومواد البناء، والكراسي المتحركة والعكازات⁵. أعطيت كل مجموعة سلع درجة "جيدة" "متوسطة" أو "ضعيف" لكل معيار، استناداً إلى التصنيفات التالية:

- تم قياس الوفرة كنسبة من المديرية التي يوجد فيها بائعون لمجموعة سلع معينة. وقد صنفت مجموعات السلع على أنها ذات توفر "جيد" إذا وجد بائعون في 90 في المائة على الأقل من المديرية التي تم تقييمها. وقد تم تصنيف السلع على أنها ذات توفر "متوسط" إذا كان البائعون يقعون في 50-80% من المديرية، في حين تم منح تصنيف "ضعيف" لمجموعات السلع حيث يمكن العثور على البائعين في أقل من 50% من المديرية التي تم تقييمها.
- تم تصنيف اتساق الأسعار على أساس تباين الأسعار داخل المحافظات. تم حساب التباين في هذه الحالة على أنه الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لعرض الأسعار، كنسبة من السعر الأقصى لكل محافظة.

$$\text{الاختلاف} = \frac{(\text{الحد الأقصى للسعر} - \text{الحد الأدنى للسعر})}{\text{الحد الأعلى للسعر}} \times 100$$

تم تصنيف المجموعات السلعية على أنها ذات اتساق "جيد" في الأسعار إذا كان التغير في الأسعار أقل من 50% في 80% على الأقل من المحافظات التي تمت فيها مقابلة البائعين. أعطيت تصنيف "متوسط" لمجموعات السلع حيث كان 80% على الأقل من المحافظات

⁵ ولم تعتبر منتجات الوقود ورسيد الهاتف المحمول لأن هذه الأنواع من السلع لا تعتبر عموماً أهدافاً مناسبة لبرنامج التحويلات النقدية

لديها تباين في الأسعار أقل من 70٪ ولكن لا يمكن تصنيفها على أنها "جيدة"، في حين أعطي تصنيف "ضعيف" للسلع التي لم تتماشى مع التصنيفات.

- أما المعيار الثالث، وهو اتساق أوقات إعادة التخزين، فقد قيم متوسط الوقت اللازم لإعادة تجميع مجموعة سلعة معينة بناء على طلب كل محافظة كان المنتج متاحا فيها. وقد أعطيت المجموعات السلعية تصنيفا "اتساقا جيدا" في أوقات إعادة التخزين إذا كان بمقدور البائع العادي أن يعيد تخزينه في غضون سبعة أيام في 80 ٪ من المحافظات. أعطى تصنيف "متوسط" للمجموعات السلعية حيث يمكن لمتوسطي الباعة في 50 ٪ إلى 80 ٪ من المحافظات التي تم تقييمها إعادة الإمداد خلال سبعة أيام. وقد أعطيت مجموعات السلع تصنيفا ل "اتساق الوقت" في إعادة تخزين المخزون إذا كان متوسط الباعة في أقل من 50 ٪ من المحافظات يمكن أن يعيد تخزينه في أقل من أسبوع عند الطلب.

واستنادا إلى الدرجات المعطاة، تم تحديد مدى ملاءمة مجموعة سلعة معينة لبرنامج المساعدة النقدية. ولكي يتم تحديد مجموعة سلعية كمرشح مناسب لبرنامج التحويلات النقدية، يجب تصنيفها على أنها "جيدة" في اثنين من ثلاثة من المعايير المقررة.

منهجية وصول المجتمع إلى السوق، القبول، السلامة والمخاطر

وقد تم تصميم هذا القسم من الدراسة لجمع نظرة ثاقبة لتصورات المجتمعات المحلية حول آليات المساعدة النقدية القائمة على أساس مختلف، فضلا عن اكتساب فهم أعمق لكيفية تغير تجارب الأفراد في الوصول إلى السوق نتيجة للنزاع المستمر. فيما يلي أسئلة البحث عن هذا المكون:

أسئلة البحث: وصول المجتمع إلى السوق، القبول، والسلامة، والمخاطر

1. ما هي العوامل التي تؤثر على وصول المجتمع المحلي إلى الأسواق المحلية؟
2. ما هي العوائق التي تحول دون وصول المجتمع المحلي إلى المساعدة من خلال مقدمي الخدمات المالية؟
3. ما مدى معرفة المجتمع وقبوله وتفضيلاته لطرق برامج المساعدات النقدية وآليات التنفيذ؟

تتألف جمع البيانات الأولية لهذا المكون من الدراسة من مجموعات النقاش المركزة (FGD). وفي الفترة ما بين آب / أغسطس وسبتمبر / أيلول 2017، أجريت 114 مناقشة جماعية مركزة في 11 محافظة. وشاركت فئات متعددة من المجموعات المستجيبة في عملية جمع البيانات؛ وشملت هذه: المجتمع المستضيف الذكور؛ المجتمع المستضيف الإناث. الأشخاص النازحون داخليا ذكور؛ النازحون داخليا إناث؛ العائدون الذكور؛ والإناث العائدات. وشمل ما مجموعه 20 ٪ من المناقشات الجماعية المركزة التي تم عقدها أعضاء من مجتمعات المهمشين، وهي مجموعة مهمشة داخل اليمن. وفي كل مديرية، تم إجراء ما يصل إلى ثمانية مناقشات جماعية مركزة على أساس توافر مجموعات سكانية مختلفة. وتضمنت جميع الفئات أفرادا من مختلف الأعمار، وشملت مشاركة كبار السن. تم إجراء مناقشات جماعية مركزة بطريقة شبيهة منظمة للإجابة على أسئلة البحث المذكورة أعلاه.

بغية حساب مختلف أوضاع الوصول إلى الأسواق عبر المحافظات، أخذ وقت السفر اللازم للمجتمعات للوصول إلى أقرب سوق لها في الاعتبار كمؤشر تقريبي للدخول. واستنادا إلى هذه التقديرات التقريبية، صنفت المديريات إما على أنها ذات "إمكانية الوصول العالية" أو "الوصول المنخفض". وعلى هذا الأساس، تم اختيار مديرية واحدة على الأقل من "الوصول المرتفع" لكل محافظة. وقد تم تعريف هذه المديريات بأنها المديريات التي لم يكن على معظم أفراد المجتمع المحلي فيها السفر أكثر من 45 دقيقة سيرا على الأقدام إلى أقرب سوق. وباستخدام نفس المعايير، أدرجت أيضا مديرية واحدة على الأقل "الوصول المنخفض" لكل محافظة. وتعرف هذه المديريات بأنها المديريات التي يتعين على معظم أفراد المجتمع المحلي فيها السفر أكثر من ساعة واحدة سيرا على الأقدام للوصول إلى أقرب سوق لهم.

دراسة نقدية مشتركة بين الوكالات لعام 2017

الجدول 2: عدد مناقشات مجموعات النقاش المركزة التي أجريت لكل محافظة ومجموعة سكانية

المجموع لكل سكانية	البحر	المنطقة	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر	البحر
21	2		3	2	2	2	2	1	3	2	2	مجتمع مستضيف اناث
19	4		2	2	2	2	2	1	2	1	1	نازحون اناث
1			1									نازحون مهمشين اناث
10	2	1	1		2	1	2				1	مجتمع مستضيف مهمشين اناث
3	2				1							اناث عائدات
21	3		2	2	4	2	2	1	3	1	1	مجتمع مستضيف رجال
20	3		2	2	4	2	2		2	1	2	نازحين رجال
4		1	1		2							نازحين مهمشين رجال
10	2		2		2	1	2				1	مجتمع مستضيف مهمشين رجال
5	2				3							رجال عائدین
114	20	2	14	8	22	10	12	3	10	5	8	المجموع لكل محافظة

التحديات والقيود

شكلت مسائل إمكانية الوصول تحدياً وقيداً لاحقاً لهذه الدراسة. وتمكن العدادون من أعضاء فريق عمل التقييم التقني (TAWG) من الوصول إلى 13 محافظة من أصل 33 محافظة في اليمن، ولكن في مناطق مثل الجوف والحديدة وعدن، اقتصر الوصول على مناطق محددة. في حالات الجوف ومارب، أدى ذلك إلى إجراء عدد قليل من المقابلات مع البائعين، بينما لم يتمكن العدادون في عدن من الوصول إلى بعض المديریات الأكثر اكتظاظاً بالسكان. وعلى هذا النحو، فإن البيانات التي تم جمعها والاستنتاجات اللاحقة التي تم التوصل إليها تعكس السياق السوقي وتصورات المجتمع في المناطق التي تم تقييمها. ويتمثل أحد القيود الثانية في أن هذه الدراسة تستند إلى جولة واحدة من جمع البيانات أجريت في آب / أغسطس وسبتمبر / أيلول 2017، وهي بذلك توفر لمحة عن وظائف السوق في تلك الفترة الزمنية المحددة. وينبغي مراعاة ذلك عند استخدام نتائج هذه الدراسة، بالنظر إلى الطبيعة المتقلبة لسياق اليمن.

مكون وظائف نظام السوق

وفقا لمرصد التعقيد الاقتصادية، بلغت قيمة الصادرات اليمنية في عام 2015 نحو 2.05 مليار دولار، مقارنة مع 8.5 مليار دولار من الواردات، مما أدى إلى عجز تجاري قدره 6.44 مليار دولار، مما ساهم في انخفاض كبير في قيمة الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في السنوات الأخيرة. إن آخر عام كان فيه لليمن ميزان تجاري إيجابي في عام 2006. وفي تلك الفترة كان سعر الصرف حوالي 198 ريال مقابل الدولار، إلا أنه في وقت جمع البيانات لهذه الدراسة في سبتمبر / أيلول 2017، بلغ سعر الصرف غير الرسمي 373 ريال مقابل الدولار، وفقا لتقرير مراقبة السوق في اليمن.

واعتبارا من أيلول / سبتمبر 2017، قدر برنامج الأغذية العالمي⁶ أن تكلفة الفرد من السلة الغذائية الدنيا كانت أعلى بنسبة 29 % من مستويات ما قبل النزاع⁷. وارتفع متوسط تكاليف الوقود بشكل أكثر حدة، حيث ارتفعت أسعار غاز الطهي بنسبة 89 %، والبنزين بنسبة 69 % والديزل بنسبة 51 %، مقارنة بمستويات ما قبل النزاع. قد تفاقم أثر مستويات التضخم هذه بسبب الافتقار إلى فرص العمل أو عدم دفع أجور العاملين في القطاع العام والمتقاعدين، حيث أشارت 40 % من الأسر المعيشية في عام 2016 إلى أنها فقدت مصدر دخلها الأساسي.

دراسة السوق اليمني التابعة لبرنامج الغذاء العالمي، التي نشرت في عام 2010 قبل اندلاع الصراع الحالي، لوحظ أن البلاد كانت بالفعل تقاوم انعدام الأمن الغذائي. وتشير التقديرات إلى أن البلد استورد 90 % من المنتجات الغذائية، مع هيمنة عدد قليل من المستوردين على السوق. وعلى الرغم من أن النفط الخام يمثل 35 % من سلة الصادرات اليمنية في عام 2015، فإن البلاد لا تزال تعتمد على الوقود المكرر المستورد⁸. وهذا يترك الاقتصاد معرضا لتقلبات العرض وأسعار الوقود، كما سنرى في القسم القادم. وسيولي هذا القسم من الدراسة اهتماما خاصا لموانئ عدن والحديدة، وهي الموانئ الرئيسية التي تدخل من خلالها الواردات إلى البلد، فضلا عن ميناء المكلا في حضرموت.

وفي جميع مجموعات السلع التي تم تقييمها، ظهر تضخم الأسعار بشكل متكرر باعتباره العائق الرئيسي الذي يواجه البائعين من جميع أنواع المنتجات، يليه نقص السيولة والنقل. ويشير الاتساق في ردود البائعين بشأن هذا الموضوع إلى أن النتائج تعكس الحالة الاقتصادية في جميع أنحاء البلد ككل، وبالتالي لن تناقش على حدة كل مجموعة من السلع الأساسية. غير أن هناك تباينات أكثر وضوحا وجدت في المعوقات التي تواجهها كل محافظة والتي سيتم مناقشتها لاحقا في هذا الفصل حيث أن النتائج تعطي مؤشرا للظروف الفريدة في كل محافظة.

وكما ذكر في قسم المنهجية، تم تقييم مدى ملاءمة مجموعات السلع المحتملة لتكون محور برنامج المساعدة النقدية استنادا إلى توافرها، واتساق الأسعار بين المحافظات، وأوقات إعادة التخزين. ولا يعتبر البنزين والديزل ورصيد الهاتف المحمول هدفا لبرامج المساعدات النقدية، في حين جميع فئات المنتجات الأخرى يمكن اعتبارها.

نتائج وظائف السوق لكل مجموعة سلع

سلعة الوقود: البنزين

يتفاوت توافر البائعين من البنزين في جميع أنحاء البلد الذي جرى تقييمه، وكذلك شبكات الإمداد. ومن بين المديریات الـ 103 التي تم تقييمها، لا يمكن العثور على بائعين للبنزين في عشر مديريات، وفي الوقت نفسه يمكن العثور على ثلاثة بائعين على الأقل في 40 مديرية فقط. وفي المديریات المتبقية، التي كثيرا ما تقع على مسافة قريبة من أقرب مركز حضري أو طريق رئيسي، لا يمكن العثور إلا على بائع واحد أو اثنين.

بلغ متوسط سعر البنزين للتر الواحد في جميع المديریات التي تم تقييمها 275 ريال يمني. وفي وقت جمع البيانات، كانت الأسعار متسقة تماما بين المحافظات. حازت لحج وأبين على أعلى الأسعار وأكبر التباين في الأسعار بين البائعين المحليين، مما يعني وجود سوق غير تنافسية. في المقابل، لوحظت أدنى الأسعار في الجوف، والتي كان لها أيضا أدنى تباين في التسعير بين البائعين، تليها أمانة

تقرير برنامج الاغذية العالمي لمراقبة السوق في اليمن، ايلول 2017/سبتمبر 6

تتكون اقل سلة الغذاء من 75 كيلو غرام من الدقيق و 10 كيلوجرام من الفاصوليا المجففة و 8 لتر من الزيت النباتي و 2.5 كيلو غرام من الملح و 1

كيلو غرام من السكر لأسرة مكونة من 7 أفراد

مرصد التعقيد الاقتصادي 8

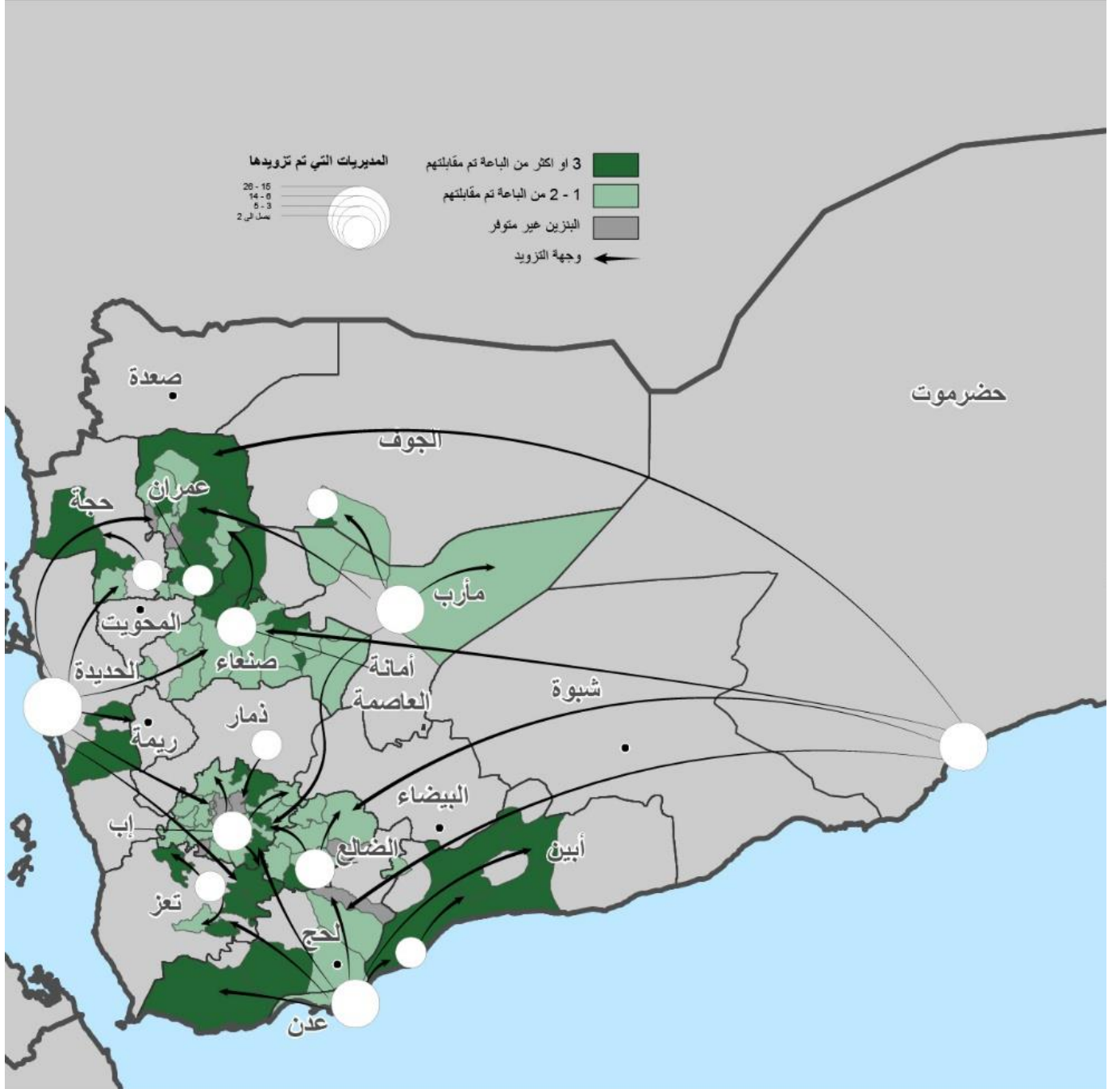
العاصمة وصنعاء. ونظرا لمسائل إمكانية الوصول بالنسبة للعاديين في عملية جمع البيانات، لوحظ عدد قليل جدا من بائعي الوقود في عدن.

وفي المتوسط، أشار البائعون على الصعيد الوطني إلى أنهم سيتمكنون من إعادة شحن البنزين في غضون خمسة أيام. وقد تم العثور على أقل فترات إعادة تخزين بالقرب من الموانئ الرئيسية على الساحل الغربي، في محافظات الحديدة وحجة وتعز. وقد تم العثور على أطول فترة لإعادة التخزين في محافظتي الجنوب الغربي في لحج وأبين اللتين تم توريدهما من قبل موزعين في عدن، وكذلك الجوف، حيث أشار البائعون إلى أنه قد يستغرق الأمر ثمانية أو تسعة أيام لإعادة التخزين.

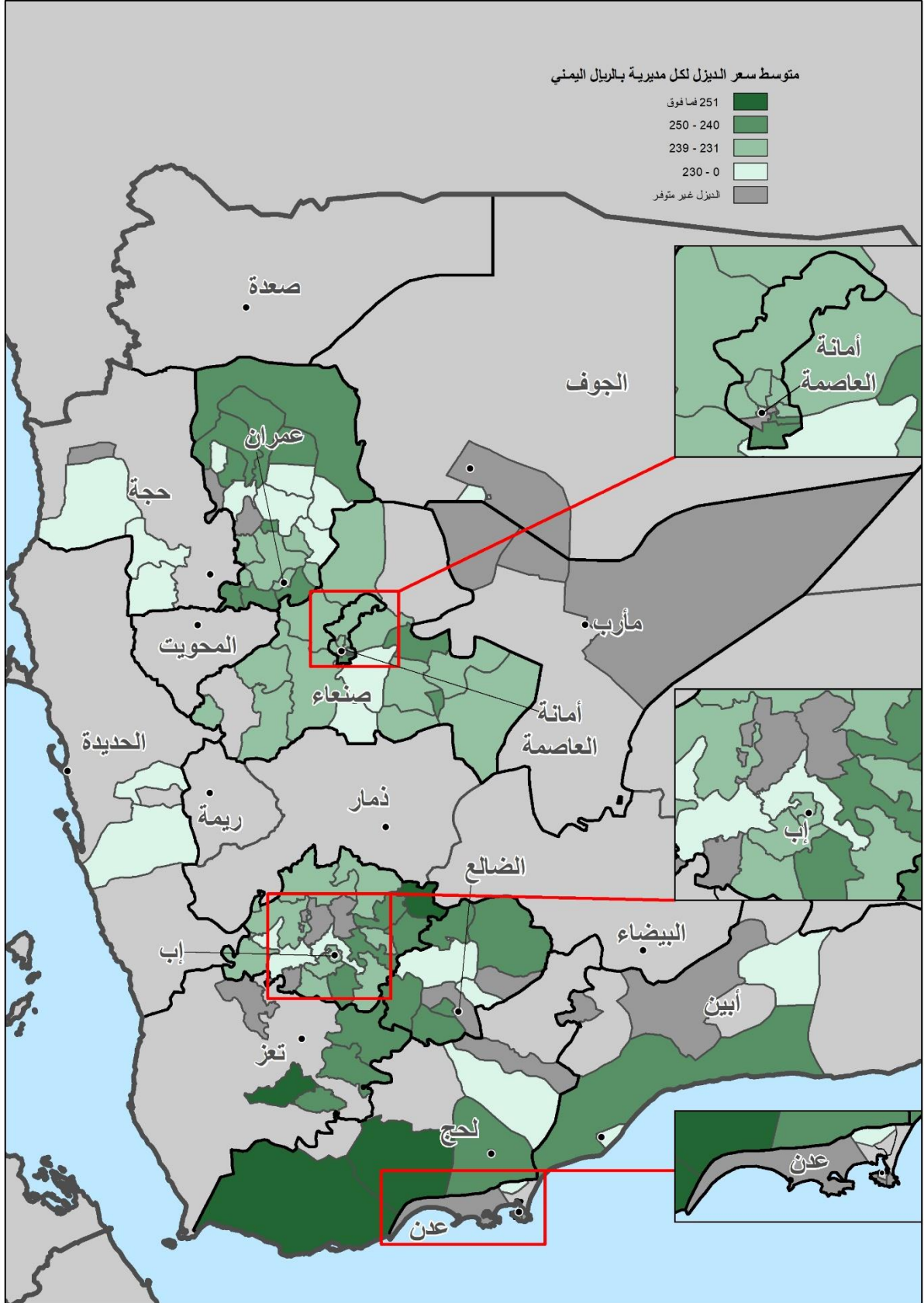
ومن بين جميع مجموعات السلع التي جرى تقييمها، كان بائعي الوقود أقل قدرة على الحصول على الائتمان/الشراء بالدين من الموردين، حيث أشار 12.4% فقط من البائعين إلى أنهم يحصلون حاليا على ائتمانات/الشراء بالدين من مورديهم. أحد الأسباب المحتملة لذلك هو أن الزيادات في أسعار الوقود كانت الأكثر دراماتيكية من أي نوع من المنتجات منذ بداية النزاع، الشيء الذي يجعل الأسعار مجهولة في المستقبل. والسبب الثاني، الذي يتضح في الخريطة 2، هو طبيعة شبكة الإمداد. في حين أن مجموعات السلع الأخرى التي تم تقييمها في هذه الدراسة، مثل المواد الغذائية أو مواد النظافة الصحية، تعمل أساسا على نظام تاجر الجملة على مستوى المحافظة، يتم تزويد بائعي البنزين إلى حد كبير مباشرة من الموزعين الموجودين في مدن الميناء، وبالتالي فإن الألفة أو الثقة بين الموزعين والبائعين يمكن أن يكون أقل من أنواع المنتجات الأخرى.

وتوضح الخريطة أدناه توافر الوقود ومنشأ التوريد على مستوى المديرية. ونقاط الإمداد الرئيسية الأربعة هي عدن والحديدة ومأرب والمكلا، والتي تقوم بتزويدها الحديدة أكبر عدد من المديرية التي تم تقييمها. يوضح الشكل أن ميناء عدن هو المورد الرئيسي للبائعين في لحج وأبين والضالع ومحافظة عدن. الحديدة هي المصدر الرئيسي لتوريد البائعين عبر إب وصنعاء وحجة وأمانة العاصمة. وزود الموزعون في مأرب البائعين في الجوف وعمران، في حين أشار بائعون في كل من عمران وأمانة العاصمة والضالع ولحج إلى أن إمدادات البنزين من المكلا.

خريطة 2: وفرة الوقود وتوريد الاصل



خريطة 3: أسعار الديزل لكل مديريةية

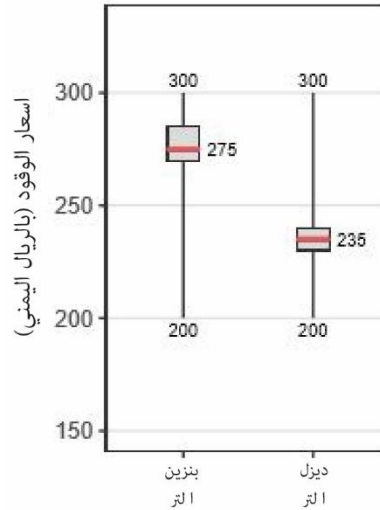


سلع الوقود: الديزل

كان الديزل متوفر بيسر أقل من البنزين عبر المناطق التي تم تقييمها، وخاصة في أبين والضالع وإب. لم يكن موجود بائعي ديزل في 21 مديرية، في حين يوجد ثلاثة بائعين على الأقل في 30 مديرية فقط. ظلت الحديدية المزود الأبرز في جميع أنحاء البلاد، وفي الشمال الغربي، يمكن أن يكون هناك ثلاثة بائعين على الأقل في معظم المديريات التي تم تقييمها عبر عمران وحجة والحديدة وأمانة العاصمة. وكان عدد البائعين الموجودين في هذه المحافظات أعلى عموماً من المراكز الحضرية وعلى طول طرق النقل الرئيسية. وفي عمران على وجه الخصوص، كان هناك تباين ملحوظ في عدد الباعة الموجودين بالقرب من طرق النقل الرئيسية التي تربط صنعاء بصعدة، مقارنة بالمناطق الواقعة غرب المحافظة. وهناك تباين ملحوظ في الجنوب الغربي يتمثل في أن المناطق التي تزودها عدن للبنزين تتلقى في المقام الأول إمداداتها من الديزل من المكلا. وذكر بائعو الديزل في الضالع وأبين ولحج أنهم تلقوا إمداداتهم من الموزعين في المكلا، وهذا الاعتماد على الميناء يشير إلى نقص في إمدادات الديزل من عدن.

على الرغم من وجود تفاوت محدود مرة أخرى في مستويات الأسعار للديزل بين المحافظات، حيث بلغ متوسط السعر على الصعيد الوطني 235 ريال لكل لتر. وكانت الأسعار أعلى قليلاً في جنوب غرب البلاد، حيث قدم البائعين في لحج أعلى تباين في عروض الأسعار. وقد لوحظت أدنى التفاوتات في الأسعار داخل المحافظات في محافظتي حجة وصنعاء وأمانة العاصمة، حيث قدم البائعين في محافظة حجة بعض من أقل عروض الأسعار. كما هو الحال بالنسبة لإمدادات البنزين، أشار بائعو الديزل إلى أنهم سيحتاجون إلى خمسة أيام في المتوسط لإعادة تأمين المخزون عند الطلب، ولكن في لحج وأبين، أشار البائعون إلى أن إعادة تأمين المخزون ستستغرق حوالي أسبوعين.

الشكل 1: تغيرات أسعار منتجات الوقود



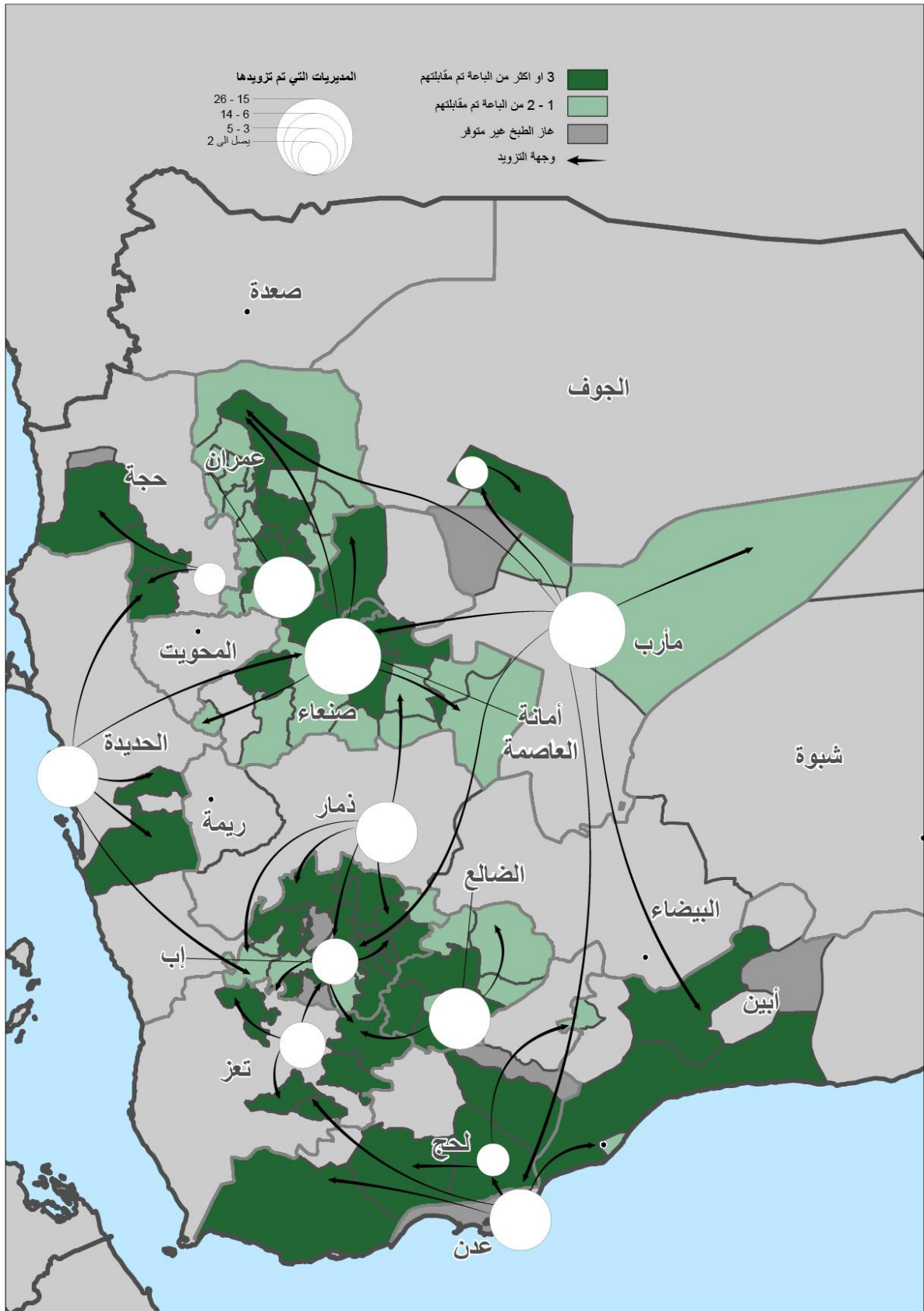
غاز الطهي

كان غاز الطهي متاحا في جميع المديريات الـ 103 التي تم تقييمها، باستثناء تسع مديريات، في حين كان هناك ثلاثة بائعين على الأقل في 56 مديرية. وتختلف شبكة إمدادات غاز الطهي عن البنزين والديزل، وتعمل أساسا على أساس تجارة الجملة. في حين يتم توفير البائعين في بعض المديريات مباشرة من موانئ الحديد و عدن، والمنتجين في مأرب أو ذمار، يتم توفير العديد من البائعين من قبل الموزعين على مستوى المحافظة في مناطق مثل تعز وأمانة العاصمة. ومن المثير للاهتمام أن غاز الطهي في لحج هو المنتج الوحيد الذي يعمل على آلية توزيع الجملة، وبعد ذلك يكون لدى بائعي غاز الطهي أوقات إعادة تخزين أقصر من بائعي الوقود أو الطعام أو النظافة في المحافظة.

في حين يتم استيراد غاز الطهي، لا يزال المصنعين المحليين قائمين بالعمل، من خلال تزويد غالبية إمدادات البائعين الذين تم تقييمهم. والمنتجون في مأرب هم المزودون الرئيسيون لغاز الطهي، حيث يقدمون مثالا نادرا على المورد الذي يصل إلى البائعين في جميع أنحاء الشمال الغربي والوسط الأوسط والجنوب الغربي من البلد. وكان متوسط السعر على الصعيد الوطني لتر واحد من غاز الطهي 200 ريال. وكان أعلى متوسط سعر حسب المحافظة في أمانة العاصمة عند 240 ريال لكل لتر، وأدنى سعر في الجوف عند 90 ريال لكل لتر.

وفي جميع المديريات التي جرى تقييمها، أشار البائعون إلى أنه سيستغرق الأمر أربعة أيام في المتوسط لإعادة تخزين غاز الطهي. وقد لوحظت أطول أوقات إعادة التخزين على طول الساحل الجنوبي الغربي حيث أشار كل من البائعين في أبين ولحج وعدن إلى أنهم سيحتاجون إلى أكثر من أسبوع لإعادة الإمداد. وأشار البائعون في عدن إلى أنه سيستغرق 15 يوما في المتوسط إعادة تخزين غاز الطهي عند الطلب. ولوحظت أقصر وقت لإعادة تأمين المخزون في صنعاء، أمانة العاصمة، والضالع، حيث يحتاج البائعين إلى يومين فقط في المتوسط لإعادة تأمين المخزون.

وباستخدام المعايير المبينة في قسم المنهجية، تم تقييم سوق غاز الطهي باعتباره مركز اهتمام لبرنامج التحويلات النقدية. مع وجود البائعين الذين تمت مقابلتهم في 91٪ من المديريات التي تم تقييمها، أعطي غاز الطهي درجة توافر "جيدة". وسجلت إحدى عشر محافظة من أصل 13 محافظة تغيرات في الأسعار تقل عن 50٪، ومن ثم تم تصنيف اتساق الأسعار أيضا على أنه "جيد". وأخيرا، حيث قال بائعون في ثلاث من المحافظات الثلاث عشرة أنهم سيحتاجون إلى أكثر من أسبوع لإعادة تخزين غاز الطهي، أعطيت السلعة درجة "متوسطة" لجعل الوقت المستغرق لإعادة التخزين متوافقا. واستنادا إلى الدرجات الممنوحة لكل معيار من المعايير الثلاثة، تشير النتائج إلى أن سوق غاز الطهي يعمل بما فيه الكفاية، كما هو هدف مناسب لبرنامج التحويلات النقدية.



السلع الغذائية

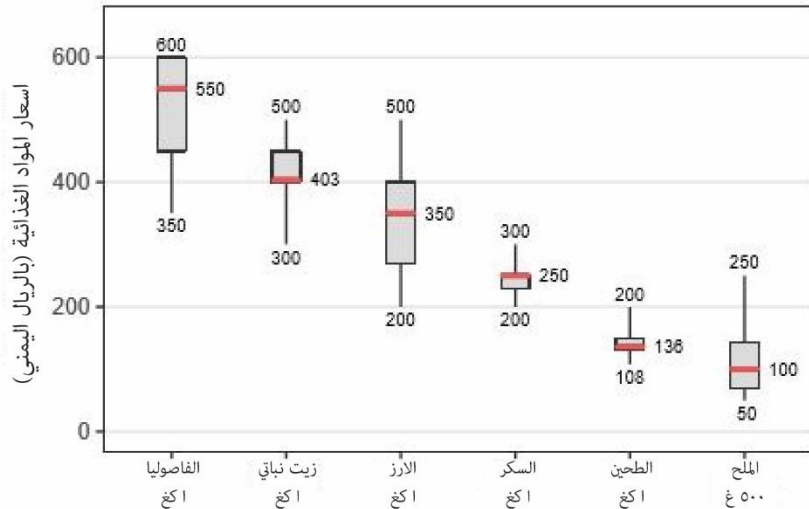
وحسبما ورد في يوليو 2017، قدر أن 60٪ من السكان اليمنيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية مع انخفاض دخل الأسر. ونظرت عملية جمع البيانات لهذه الدراسة في توافر المواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك الدقيق والأرز والزيت النباتي والملح والسكر. ومن بين المديرية الـ 103 التي جرى تقييمها، كانت بعض هذه المنتجات الغذائية الأساسية متاحة على الأقل في جميع المديرية باستثناء مديريتين. ووجد ما لا يقل عن ثلاثة بائعين في 84 مقاطعة، في حين أن المديرية التي يلاحظ فيها بائعي 1-2 تقع على مقربة من المراكز الحضرية، أو في المديرية التي يواجه فيها العادون مسائل تتعلق بإمكانية الوصول.

كما هو مبين أدناه في الخريطة، تعمل شبكة إمدادات الأغذية في المقام الأول على نظام تاجر جملة على مستوى المحافظات. في شمال ووسط غرب البلاد، يتم توفير البائعين على مستوى المديرية من قبل تجار الجملة داخل بلدهم، أو المجاورة، المحافظات. يمكن العثور على تجار الجملة في المحافظة في عمران، حجة، أمانة العاصمة، إب، تعز، الضالع. ويزود غالبية هذه الموزعين بدورها الحديدية، إما بشكل مباشر أو غير مباشر عبر أمانة العاصمة. وعلى النقيض من ذلك، يتم توريد الباعة في لحج وأبين مباشرة من عدن، ولا يبدو أنهم يعملون على شبكة تاجر جملة.

ومن أجل قياس التغيرات في تكاليف الأغذية في جميع أنحاء البلد، تم حساب نسخة معدلة من متوسط تكلفة الحد الأدنى من سلة الاستهلاك. وشملت هذه السلة 75 كيلو غراما من الدقيق و 8 كيلو غراما من الزيت النباتي و 2 كيلو غراما من الملح و 1 كيلو غراما من السكر، وهي مصممة لدعم أسرة مكونة من سبعة أفراد لمدة شهر واحد. في حين يتم إدراج الفاصوليا عموما في سلال الغذاء، تم حذفها من حسابات الأسعار بسبب محدودية توافر في العديد من المناطق.

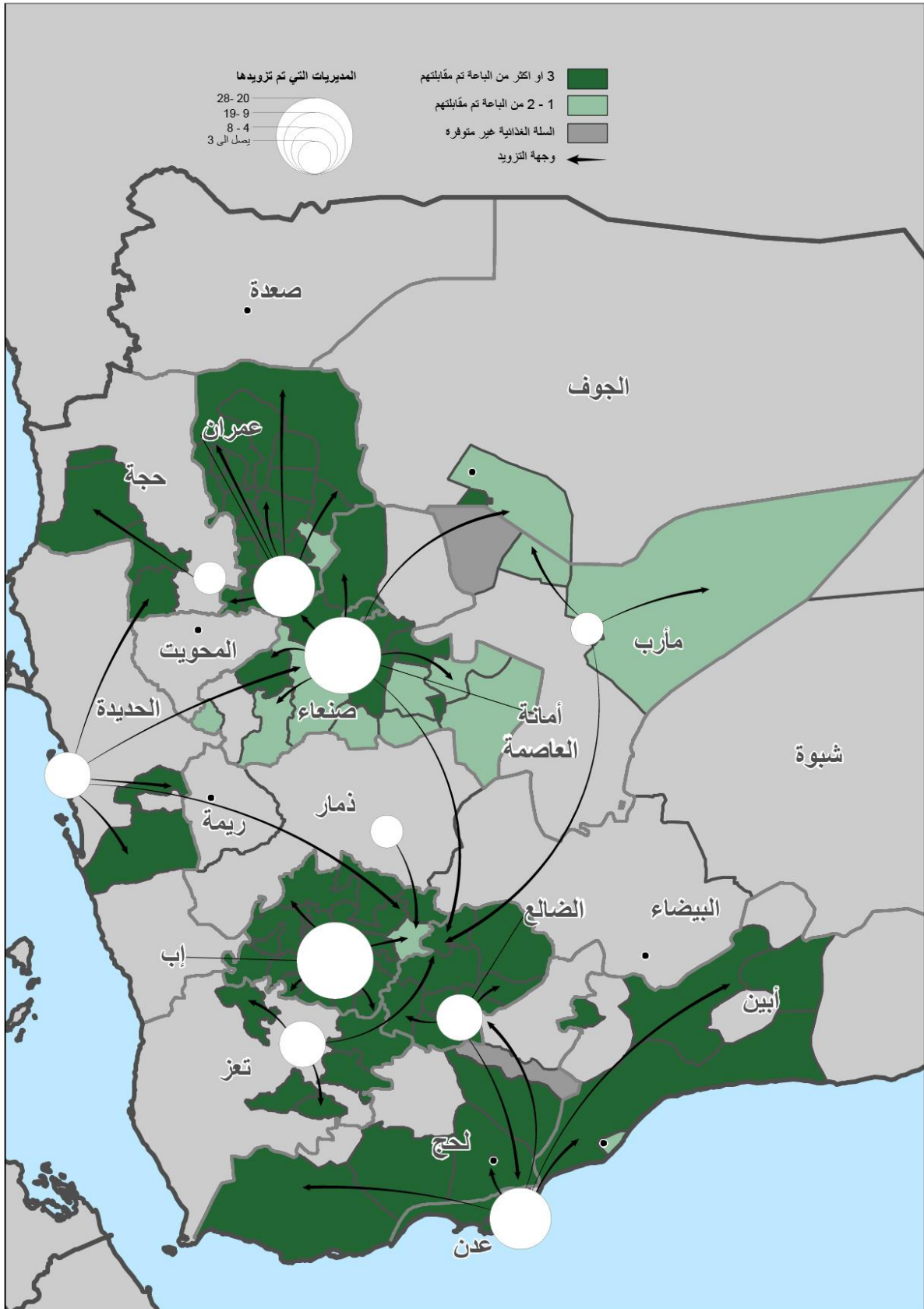
بلغت التكلفة المتوسطة المسجلة في جميع المديرية التي تم تقييمها للسلال الغذائية المعدلة 14,386 ريال يمني، مع متوسط أسعار كل منطقة تتراوح بين 11,875 ريال يمني و 20,975 ريال يمني كحد أدنى. يوضح صندوق المخطط الاسعار تغيرات الأسعار المسجلة لكل من المنتجات المدرجة في سلة الأغذية بالإضافة إلى أسعار الفاصوليا والأرز، وهما سلعتان غذائيتان أساسيتان أخريان سجلتا تباينا كبيرا في الأسعار أكثر من الدقيق والسكر والملح والزيت النباتي.

الشكل 2: تغيرات أسعار السلع الغذائية

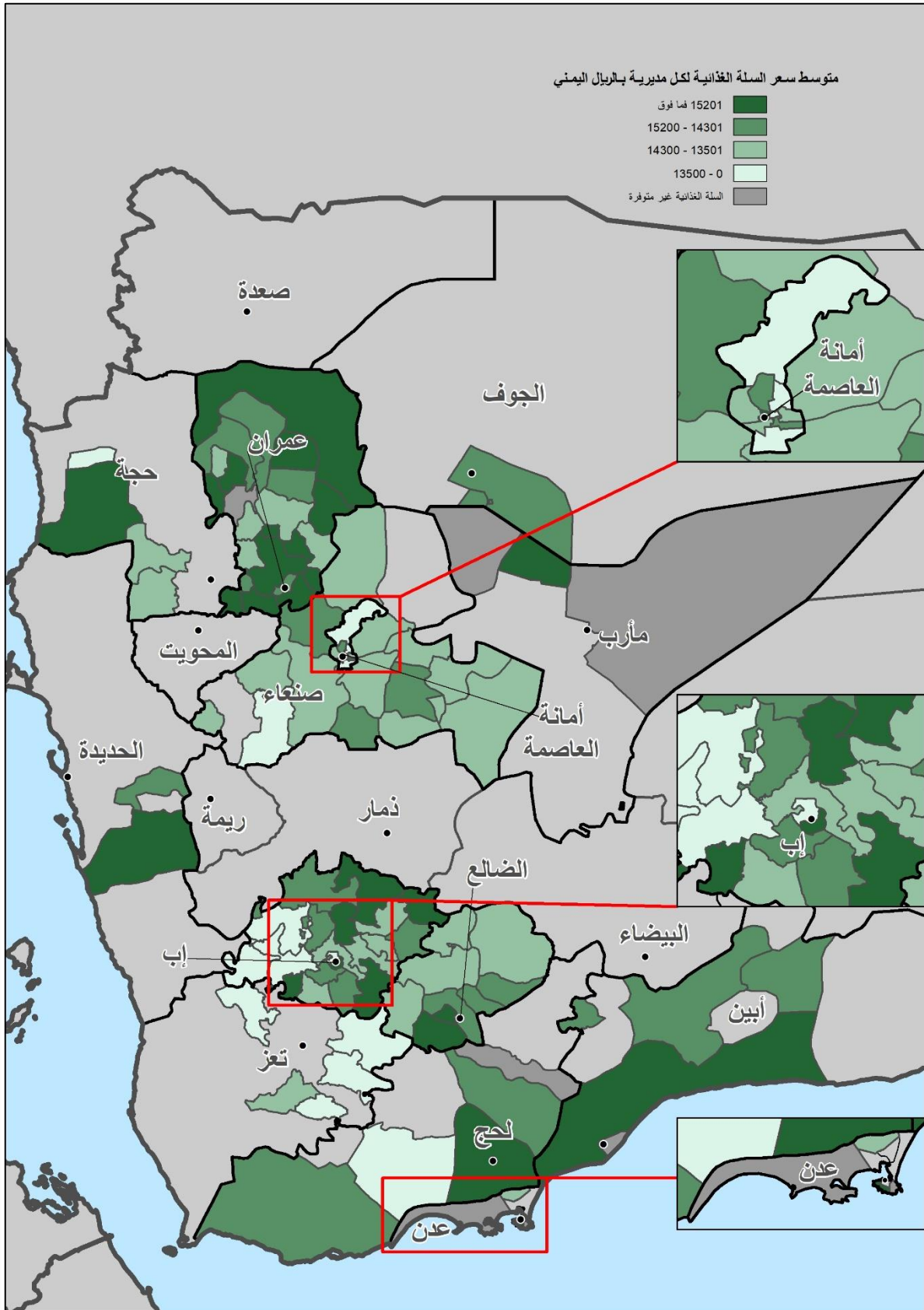


تراوحت أسعار المحافظات بين المديرية المجاورة. وسجلت محافظات عمران والحديدة وأبين على الدوام أعلى متوسطات الأسعار، كما سجلت المحافظتان الأخيرتان أعلى معدلات التغير في مستويات الأسعار. تجدر الإشارة إلى أنه في الحديدية، يمكن الوصول إلى مديريتين فقط في جنوب المحافظة، وبالتالي فإن هذه النتيجة لا تعكس بالضرورة الوضع في جميع أنحاء المحافظة. وفي جميع المناطق التي جرى تقييمها، أشار البائعون إلى أنهم سيحتاجون في المتوسط إلى أقل من ثلاثة أيام لإعادة إمداد المنتجات الغذائية الأساسية.

خريطة 5: وفرة الطعام وتوريد الاصل



خريطة 6: أسعار السلة الغذائية لكل مديريةية



كما هو الحال مع المنتجات الأخرى، بلغ أطول متوسط مدة إعادة التخزين في لحج، حيث ذكر البائعون أنهم سيحتاجون إلى 12 يوما في المتوسط لإعادة تخزين المنتجات الغذائية. وعلى النقيض من بائعي الوقود، كان لبائعي الأغذية أعلى إمكانية للحصول على الائتمان من موردي أي مجموعة من البائعين.

أفاد نصف بائعي الأغذية الذين تمت مقابلتهم أنهم يحصلون حاليا على ائتمان من الموردين، وبالتالي فإن 67.5٪ من البائعين قدموا ائتمانا لعمالهم في آخر 30 يوما. وقد يكون للطبيعة بالجملة لسلسلة الإمدادات الغذائية دور على مستوى المحافظة، حيث يمكن أن يكون البائعون أكثر قربا من موزعيهم، ومن ثم قد يكون لديهم درجة أكبر من الثقة بينهم.

ووفقا للمعايير المبينة في قسم المنهجية، صنفت السلع الغذائية على أنها ذات وفرة "جيدة"، مع توافر البائعين في جميع المديرية الـ 103 التي شملها التقييم. كما تم تصنيف الاتساق في الأسعار على أنه "جيد"، مع تسجيل تغيرات في الأسعار أقل من 50٪ في سلة الأغذية المعدلة في جميع المحافظات التي تم تقييمها. وأخيرا، تم تصنيف إعادة اتساق الوقت أيضا على أنه "جيد"، حيث أفاد متوسط البائعون أنهم قادرون على إعادة التخزين في أقل من أسبوع في جميع المحافظات باستثناء لحج، حيث أشار البائعون إلى أنهم سيحتاجون إلى ما يصل إلى 12 يوما لإعادة التخزين.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أنه في حين أن تضخم الأسعار ترك الكثير من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فإن آليات السوق لتوريد الأغذية لا تزال تعمل بما فيه الكفاية لتسهيل برنامج التحويلات النقدية والتي تستهدف السلع الغذائية.

سلع النظافة

كانت سلع النظافة، التي تضمنت في هذه الدراسة الصابون، ومسحوق الغسيل، والمناشف، والمناديل الصحية، متوفرة في معظم المديرية التي تم تقييمها. ووجد ما لا يقل عن ثلاثة بائعين في 79 مديرية من أصل 103 مديرية جرى تقييمها، وفي حين لم يتم العثور على أي بائعين في 9 مديريات، كان ذلك إلى حد كبير في المناطق التي كان يصعب على العاديين الوصول إليها.

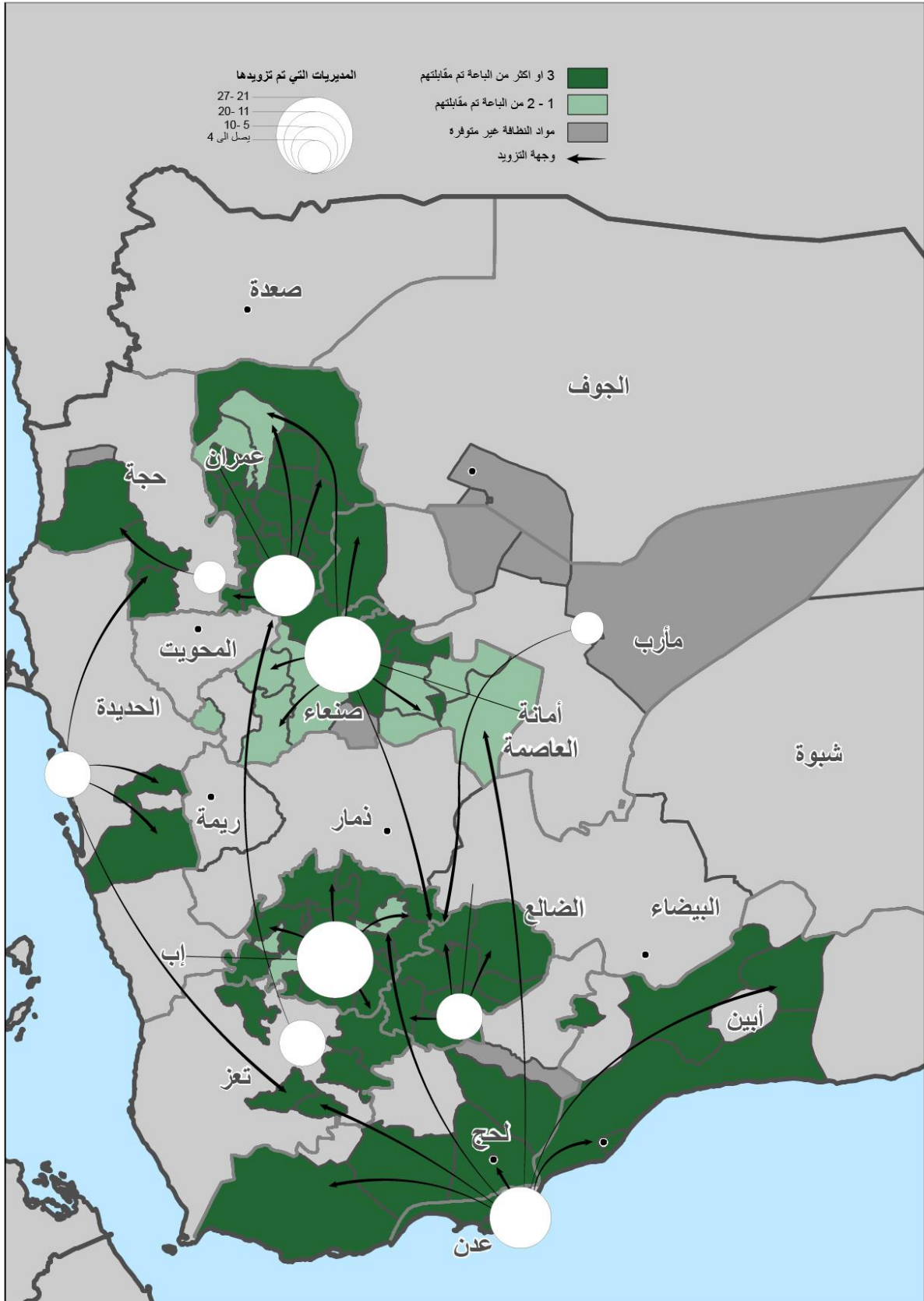
وتعمل شبكة إمدادات منتجات النظافة على أساس مشابه لشبكات الإمدادات الغذائية، حيث تعمل المحافظات في الشمال الغربي والوسط الغربي من البلاد على أساس تاجر الجملة، في حين يتم توفير المحافظات في الجنوب الغربي مباشرة من عدن. تاريخيا، أنتجت منتجات النظافة الصحية محليا، وينعكس ذلك في الشمال الغربي والغرب الأوسط، حيث توفر الحديدية نسبة أقل بكثير من المناطق مقارنة بمجموعات المنتجات الأخرى. يمكن العثور على الموزعين كما هو مبين في الخريطة أدناه في عمران، أمانة العاصمة، إب، الضالع وتعز، والذين يعملون على توريد البائعين في المديرية المحيطة بهم. وعلى النقيض من ذلك، فإن عدن، التي تعكس نظام الإمداد بالطعام وغاز الطهي، توفر إمدادات مباشرة للموردين في المحافظات المجاورة دون أن يعملوا على نظام تاجر جملة. يتم توريد لحج وأبين مرة أخرى من عدن، كما كانت مديرية واحدة في تعز، ومديرية واحدة في إب، ومديريتين في جنوب شرق صنعاء.

على الصعيد الوطني، كان متوسط سعر لوح من الصابون 100 غرام 80 ريال يمني، في حين أن 100 غرام من مسحوق الغسيل تكلف 50 ريال، والقوطية الصحية النسائية الواحدة تكلف بمعدل 30 ريال يمني. من أجل مقارنة الأسعار بين المديرية، تم حساب سلة النظافة بما في ذلك 1040 غرام من الصابون، 1400 غرام من مسحوق الغسيل و 10 فوط صحية نسائية. واستبعدت المناشف بسبب الاختلافات في حجم المنتجات المتاحة وتكلفتها. بلغ متوسط السعر على الصعيد الوطني 1,875 ريال يمني متفاوتا من متوسط الحد الأدنى للمحافظة البالغ 1,628 ريال يمني في أبين، إلى حد أقصى 2320 ريال يمني، لوحظ في حجة. وسجلت أبين باستمرار أدنى عروض الأسعار، على الرغم من أن الأسعار في جميع أنحاء البلاد كانت أقل عموما في القرب من المراكز الحضرية. وقدم البائعون في غرب عمران وحجة باستمرار أعلى الأسعار.

أشار بائعو النظافة إلى أنهم سيحتاجون إلى أربعة أيام لإعادة تأمين المخزون عند الطلب. وكما هو الحال مع المنتجات الأخرى، كانت لحج تحتاج إلى أطول مرات إعادة التخزين من 12 يوما، ولكن بالنسبة لعدن يحتاج البائعون إلى أقصر وقت إعادة التخزين من 1.5 أيام فقط. وبالنظر إلى قرب المحافظتين، فإن هذا الاختلاف لافت للنظر، ويشير إلى صعوبات في سلسلة الإمداد. ومن الممكن أيضا أن تلعب طبيعة شبكة الإمداد دورا هنا، بالنظر إلى أن لحج هي واحدة من المحافظات الوحيدة التي لا تعمل على نظام تاجر الجملة.

وفيما يتعلق بمعايير التقييم، صنفت منتجات النظافة على أنها ذات وفرة "جيدة"، مع تقييم البائعين الذين أجريت معهم المقابلات في 91٪ من المديرية. وقد صنفت مجموعة السلع على أنها ذات اتساق "متوسط" في التسعير، حيث سجلت جميع المحافظات تغيرات في أسعار أقل من 70٪ لسلات النظافة، ولكن عدد قليل من التغيرات تم تسجيله بنسبة أقل من 50٪. تم تصنيف إعادة اتساق الوقت على أنه "جيد"، مع قدرة البائع العادي على إعادة التخزين في أقل من أسبوع في تسع من المحافظات الإحدى عشرة حيث تم إجراء مقابلات مع بائعي النظافة. وبما أن معيارين من المعايير الثلاثة قد صنفا على أنهما "جيدان"، فإن هذا التقرير يخلص إلى أن سوق سلع النظافة الصحية يعمل بما فيه الكفاية ليكون هدفا مناسباً لبرنامج التحويلات النقدية.

خريطة 7: وفرة مواد النظافة وتوريد الاصل



نقل المياه/وايت المياه

أجريت مقابلات مع موزعين لنقل المياه بالشاحنات في 98% من المديريات التي تم تقييمها، مما يشير إلى أن الخدمة لا تزال تعمل على نطاق واسع. غير أنه منذ بداية النزاع، ازداد سعر نقل المياه بالشاحنات زيادة كبيرة نتيجة الاعتماد الكبير على تكلفة الوقود، سواء بالنسبة لعمليات الاستخراج والنقل. وعلى الرغم من ارتفاع التكاليف، فإن خدمات نقل المياه بالشاحنات لا تزال عليها الطلب بسبب الافتقار إلى بدائل ميسورة التكلفة، ولذلك لوحظ البائعين في معظم المديريات التي تم تقييمها. وباعتبار توافر الوقود الذي لوحظ سابقاً في هذا القسم، كانت الأسعار لكل 1000 لتر أعلى في جنوب غرب البلاد، في المناطق التي زودتها عدن. وفي حين لوحظت أعلى الأسعار في الجوف، كانت أسعار المياه في عدن وأبين ولحج وتعرز والضالع أعلى من متوسط سعر الصرف الوطني البالغ 850 ريالاً لكل 1000 لتر.

وكنقطة مرجعية، بلغت التكلفة المتوسطة على الصعيد الوطني لـ 0.75 لتر من المياه المعبأة في زجاجات 60 ريالاً يمني وبناءً على ذلك، فإن تكلفة 1000 لتر من المياه المعبأة في زجاجات ستكون 8,000 ريالاً يمني، أي عشرة أضعاف تكلفة التكلفة المناظرة لنقل المياه بالشاحنات. تم العثور على أرخص أسعار المياه في تعز، عند 45 ريالاً لكل 0.75 لتر، في حين تم العثور على أعلى متوسط للأسعار في أبين وعدن والحديدة ولحج ومأرب حيث تكلف المياه المعبأة 100 ريالاً لكل 0.75 لتر في المتوسط.

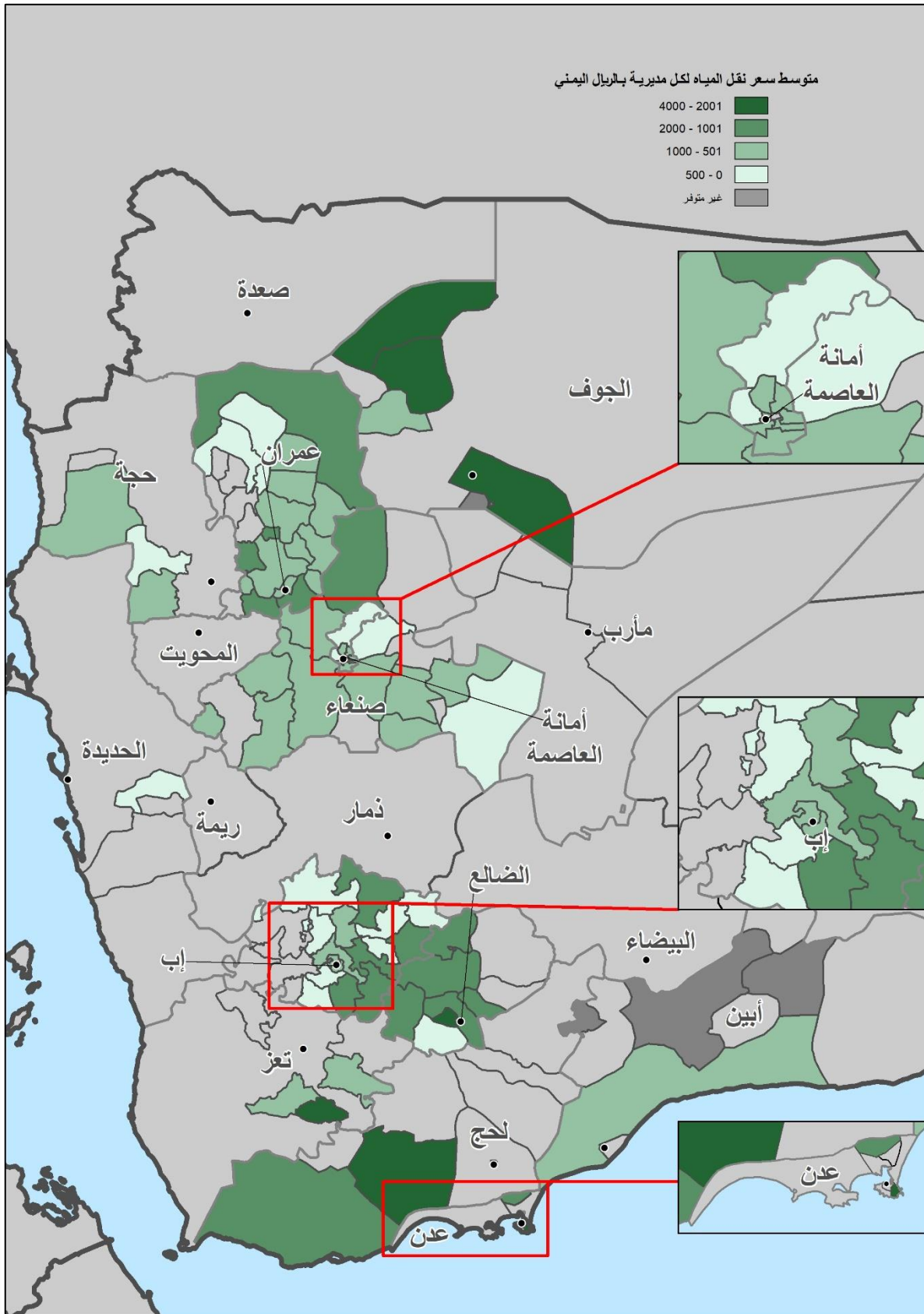
وقد لوحظت تباينات كبيرة في الأسعار بين المحافظات. أما في أمانة العاصمة، فقد بلغت التكلفة المتوسطة لـ 1000 لتر من المياه 590 ريالاً يمني، أما في عدن والجوف، فقد بلغت التكاليف المتوسطة 2,375 ريالاً يمني و 2800 ريالاً على التوالي. ويعكس هذا تباين في الأسعار بين مختلف أنحاء البلاد بنسبة 300%. ومن شأن هذا التباين في التسعير أن يجعل برنامج المساعدات النقدية المستهدف المياه معقد للغاية نظراً للتغيرات في الأسعار بين المحافظات وداخلها، كما يسجل كل من عدن والجوف أعلى انحراف معياري في التسعير بين البائعين.

ونظراً لطبيعة سوق نقل المياه بالشاحنات، لم تقاس مرات إعادة التخزين بنفس الطريقة التي يتم بها قياس مجموعات السلع الأخرى. وعادة ما يكون مزودو نقل المياه بالشاحنات قادرين على تقديمها حسب الحاجة. ومع ذلك، كان هناك تباين بين المحافظات هو الحد الأدنى من كمية المياه التي يجب شراؤها، حتى يتمكن الموزعون من توصيل المياه إلى الزبائن. أما البائعون في عدن فقد أشاروا إلى أن الحد الأدنى من الكمية المطلوبة للتسليم بلغ 2000 لتراً، في حين أشار البائعون في أمانة العاصمة وحجة إلى أن الحد الأدنى للطلب هو 5000 لتر.

من بين بائعي نقل المياه الذين تمت مقابلتهم، ذكر 96% أن مياههم قد تم استخراجها من آبار بمحركات، وأقل من 2% ذكرت أن إمداداتهم تم الحصول عليها من محطة معالجة المياه. أفاد 28% فقط من البائعين بأن المياه قد تمت معالجتها بالكlor قبل البيع، حيث كانت المياه المعالجة بالكlor أرخص من غير المعالجة بالكlor في معظم المديريات، باستثناء عدن والجوف.

وفيما يتعلق بالمعايير التقييمية لبرنامج التحويلات النقدية، صنف نقل المياه بالشاحنات إلى ذات وفرة "جيدة"، حيث أجري مقابلات مع البائعين في 98% من المديريات التي جرى تقييمها. وتم تصنيف اتساق الأسعار داخل المحافظات على أنها "ضعيفة" حيث سجلت ست محافظات من أصل ثلاثة عشر محافظة تغيرات في الأسعار سجلت أكثر من 70%. ثالثاً، تم تقييم اتساق أوقات إعادة التخزين على أنها "جيدة" نظراً لتوافر البائعين واستعدادهم لتقديمها عند الطلب. ومع تصنيف اثنين من المعايير الثلاثة بأنها "جيدة"، وجدت هذه الدراسة أن سوق نقل المياه بالشاحنات مناسب لبرنامج التحويلات النقدية، ولكن يجب إيلاء اهتمام خاص لمستويات الأسعار في مختلف المجالات، لا سيما وأن مستويات الأسعار متقلبة وذلك بسبب الاعتماد على الوقود لعملية الاستخراج والنقل.

خريطة 8: اسعار وايت الماء/نقل المياه لكل مديريةية



سلة المواد المنزلية

تتفاوت وفرة واسعار السلع المنزلية بشكل ملحوظ بين المديریات مقارنة بمجموعات السلع التي نوقشت حتى الآن. وشملت عملية جمع البيانات ما مجموعه 13 من منتجات الأدوات المنزلية، وأصدر تعليمات للعددين لإيجاد عروض أسعار لمواصفات معينة لكل منتج. شملت هذه العناصر ما يلي: دبة مياه بلاستيكية سعة 10 لتر، ابريق بلاستيكي، بطانية مصنوعة من البوليستر (1.5 م * 2.0 م)، فراش اسفنجي (1.7 م * 0.9 م)، وعاء للطبخ مع غطاء سعة 7 لتر، وعاء سعة 5 لتر (مع غطاء)، صحن ستانلس ستيل، ملعقة طعام واحدة، كوب واحد، سكين واحد، ملعقة غرف طعام واحدة، سطل /دلو مياه بلاستيكي سعة 15 لتر (مع غطاء ومقابض)، حصيرة /سجادة واحدة (1.8 م * 0.9 م).

وكان هناك ما لا يقل عن ثلاثة بائعين في 54 مديرية فقط من المديریات الـ 103 التي جرى تقييمها. وتوجد الباعة في جميع المديریات تقريباً في جميع أنحاء الجنوب الغربي والوسط الغربي من البلاد، ولكن في شمال غرب البلاد لم يكن هناك بائعون في عدة مديریات. وشملت هذه المناطق أجزاء من صنعاء وكثير من عمران. وكان عدد البائعين الذين أجريت معهم مقابلات لكل مقاطعة أعلى عموماً في المناطق الواقعة بالقرب من المراكز الحضرية أو طرق النقل الرئيسية، في حين أجريت مقابلات مع البائعين في ما مجموعه 83 مديرية.

تم حساب سلة الأدوات المنزلية، بما في ذلك واحدة من كل من المنتجات المذكورة أعلاه، باستثناء ملاعق كبيرة، الحصيرة والبطانيات بسبب محدودية الملاحظات. وبلغ متوسط تكلفة هذه المنتجات مجتمعة 7640 ريال يمني، إلا أن توافر هذه المنتجات وتسعيرها تختلف اختلافاً كبيراً بين المديریات. ولا يمكن العثور على سلة منزلية كاملة إلا لدى البائعين في سبع من المحافظات الثلاثة عشر. ومن ثم فإن الأمر يتطلب مؤشراً بديلاً عن تغير الأسعار. قد تم اختيار دبات المياه البلاستيكية كمؤشر أساسي للأسعار للأدوات المنزلية، حيث أن هذا هو المنتج الأكثر توافراً، بالإضافة إلى أن طبيعته تصميمها خفضت ميل عروض الأسعار التي يتم جمعها لمواصفات غير صحيحة.

وأشار بائعو الأدوات المنزلية إلى أنهم يحتاجون إلى ما يقل عن 4 أيام في المتوسط، لكي يعيدوا تأمين المخزون حسب طلبهم. وكانت أوقات إعادة التخزين في أدنى مستوياتها في أمانة العاصمة وعمران وحجة، حيث كان الباعة يحتاجون إلى يومين لإعادة التخزين في المناطق التي تتوفر فيها المنتجات. كان لدى بائعي الأدوات المنزلية في عدن، الذين لوحظوا بشكل رئيسي في غرب المحافظة، أطول فترة لإعادة التخزين، مشيرين إلى أنهم يحتاجون إلى ستة أيام لإعادة تأمين المخزون عند الطلب.

وقد صنفت السلع المنزلية على أنها ذات توفر "متوسط"، مع إجراء مقابلات مع البائعين في ما مجموعه 81٪ من المديریات التي تم تقييمها. تم تصنيف اتساق الأسعار داخل المحافظات على أنها "ضعيفة"، تم تسجيل أربع من المحافظات حيث كانت منتجات الأدوات المنزلية متوفرة، سجلت تغيرات في الأسعار تزيد عن 70٪ بالنسبة لدبات المياه البلاستيكية منفردة. تم تصنيف اتساق الوقت المستغرق لإعادة تأمين المخزون للأدوات المنزلية على أنه "جيد"، مع حاجة البائعين في كل محافظة إلى أقل من أسبوع لإعادة تأمين المخزون عند الطلب. واستناداً إلى الشرط القائل بضرورة تصنيف معيارين من المعايير الثلاثة على أنهما "جيدان" لكي يوصى بهما لبرنامج التحويلات النقدية، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن سوق الأدوات المنزلية لا يعمل بكفاءة كافية لإجراء برنامج تحويل نقدي في هذا الوقت. وهذا لا يعني أن مثل هذا البرنامج ينبغي أن يستبعد تلقائياً، ولكن ينبغي إيلاء اهتمام وثيق لنوع المنتجات، والتغيرات اللاحقة في الأسعار، في المحافظات المستهدفة.

مواد البناء

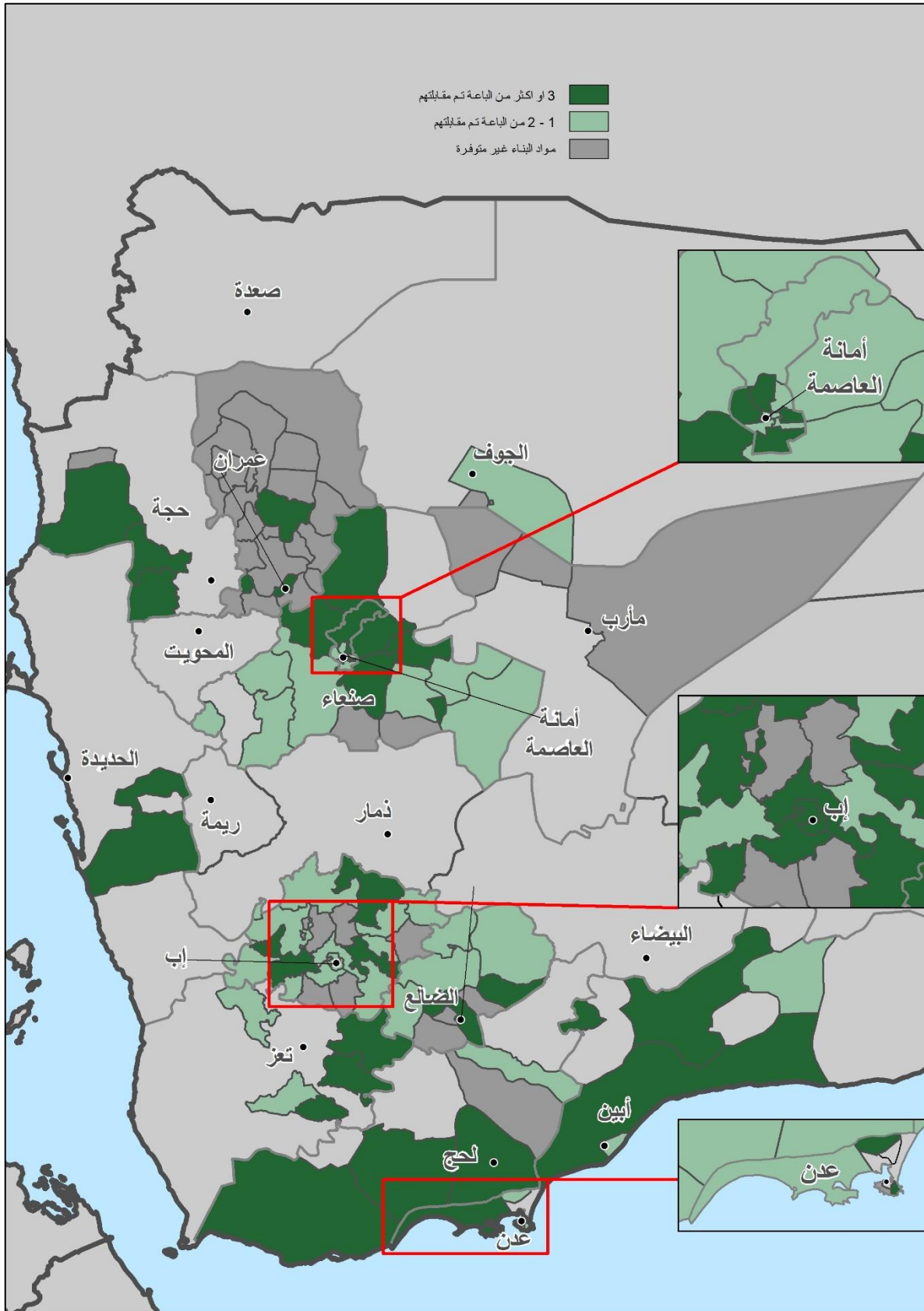
تم تقييم ثلاثة منتجات في قسم مواد البناء من هذه الدراسة، ومن أجل توفير فهم لمدى توافر المواد الأساسية اللازمة لبناء الملاجئ المؤقتة، شملت هذه المنتجات: غطاء/شادر بلاستيكي (حسب الكيلوغرام)، عمود/وتد خشبي (القطر 4 سم * الطول 4 متر)، ألواح خشبية (2.5 سم x 10 سم x طول 3 متر)، لم تكن هذه المواد متاحة إلا في المديرية التي جرى تقييمها، حيث يوجد ثلاثة بائعين على الأقل في 33 مديرية فقط من المديرية الـ 103 التي جرى تقييمها، في حين لم يكن هناك بائعون في 33 مديرية أخرى. وكما هو الحال مع منتجات الأدوات المنزلية، كان بائعو مواد البناء أكثر تواجدا في المناطق الجنوبية الغربية والمناطق الساحلية. وفي عمران، لم يكن هناك سوى عدد قليل جدا من البائعين، باستثناء عدد قليل من المديرية القريبة من المراكز الحضرية أو على طول طرق النقل الرئيسية. في إب وتعرز والضالع، يمكن أن يكون أحد البائعين أو اثنين في معظم المديرية، كما هو مبين في الشكل 11.

وبلغ متوسط سعر الكيلو غرام من الأغذية البلاستيكية/الشادر 900 ريال، بينما كان سعر العمود/الوتد الخشبي الواحد 2500 ريال، وتكلفة الألواح الخشبية 1000 ريال للقطعة الواحدة. وقد تباينت هذه الأسعار تباينا كبيرا، في المحافظات، ولكل من مواد البناء التي تم تقييمها، سجلت غالبية المحافظات تغيرات في الأسعار تزيد عن 70٪.

وفي المناطق التي تتوفر فيها المنتجات، كانت مواعيد إعادة تأمين التخزين متسقة مع المنتجات الأخرى، حيث أشار الموردون إلى أنهم سيحتاجون إلى أربعة أيام لإعادة التخزين في المتوسط. كانت أوقات إعادة التخزين أدنى مستوى في الحديدة والتي تحتاج إلى أقل من يومين، وأعلى في أمانة العاصمة حيث يحتاج البائعون إلى أكثر من خمسة أيام لإعادة التخزين. وكانت الأغذية البلاستيكية الأكثر اتساقا من بين المنتجات المتاحة التي تم تقييمها. وكانت الأسعار أقل في الجنوب الغربي من البلاد، والتي لا تزال تنتج نحو المواد غير الغذائية الأخرى، في حين كانت الأسعار في أمانة العاصمة من بين أعلى المعدلات.

قد تم تصنيف مواد البناء على أنها ذات توفر "متوسط"، حيث يمكن العثور على البائعين في 68٪ فقط من المديرية التي تم تقييمها، وفي الوقت نفسه تم تصنيف اتساق الأسعار على أنه "ضعيف" حيث أن أقلية من المحافظات سجلت تغيرات في الأسعار أقل من 70٪. تم تصنيف اتساق الوقت المستغرق لإعادة تأمين المخزون على أنه "جيد"، حيث كان متوسط عدد مرات إعادة التخزين في صنعاء أقل من أسبوع واحد فقط. ومع وجود معيارين يصنفان على أنهما "متوسط" و "ضعيف"، تشير هذه النتائج إلى أن وظيفة السوق لمواد البناء ليست كافية حاليا لدعم برنامج التحويلات النقدية.

خريطة 9: وفرة مواد البناء



الكراسي المتحركة والعكازات

كان توافر البائعين للكراسي المتحركة والعكازات محدود للغاية، حيث تم العثور على بائعين في 39 فقط من 103 مديرية تم تقييمها. وقد كان توافر البائعين مرة أخرى أعلى قليلاً في جنوب غرب البلاد، بينما في محافظات مثل إب وعمران وأمانة العاصمة، كان لا يقل عن ثلاثة بائعين فقط في المراكز الحضرية.

في جميع المديريات التي تم تقييمها، كان متوسط سعر العكاز الواحد 2,000 ريال، في حين أن تكلفة كرسي متحرك فردي بسعر وسطي 25,000 ريال. كانت العكازات أكثر وفرة من الكراسي المتحركة، ولكن مستويات الأسعار تختلف بشكل ملحوظ بين المديريات. وقد لوحظت أعلى مستويات الأسعار في أبين وعدن عند 3500 ريال و 3300 ريال على التوالي، في حين كان لدى عدن أيضاً أكبر تباين في الأسعار بين البائعين المحليين. قدم البائعون في إب أدنى عروض الأسعار، بمتوسط 1800 للعكاز الواحد. وكانت أوقات إعادة التخزين متسقة بشكل عام في أقل من أسبوع واحد، ولكن البائعين في عدن ذكروا أنهم سيحتاجون إلى عشرة أيام لإعادة تأمين التخزين، وأشار البائعون في صنعاء إلى أنهم سيحتاجون إلى أكثر من أسبوعين لإعادة التخزين.

وقد صنفت مجموعة السلع من الكراسي المتحركة والعكازات على أنها "ضعيفة"، بموجب البائعين الذين أجريت معهم المقابلات في 38٪ فقط من المديريات، في الوقت نفسه تم تصنيف الاتساق في الأسعار على أنه "ضعيف"، مع وجود 40٪ من المديريات لديها اختلافات في الأسعار بنسبة 70٪ أو أعلى. تم تصنيف اتساق الوقت المستغرق لإعادة تأمين المخزون على أنه "جيد"، حيث سجلت عدن وصنعاء فقط متوسط أوقات التخزين لأكثر من أسبوع. لذلك، وجدت هذه الدراسة أن سوق الكراسي المتحركة والعكازات لا يعمل بما فيه الكفاية ليكون هدفاً لبرنامج التحويلات النقدية.

رصيد الهاتف المحمول والشبكات

تواجد بائعو رصيد الهاتف المحمول في 98 مديرية من أصل 103 من المديريات التي جرى تقييمها، حيث بدأ عدد أكبر من البائعين على مقربة من المراكز الحضرية. وكان رصيد الهاتف لكل من مقدمي الشبكة البارزين الثلاثة، SABAFON، MTN و Yemen Mobile، متوفرة في غالبية المديريات التي تم تقييمها، ولكن مستويات الشعبية متنوعة. في الشمال الغربي، تم إدراج Yemen Mobile كعلامة تجارية أكثر شعبية في الكثير من أمانة العاصمة وجنوب صنعاء، في حين حافظت SABAFON على وجود قوي، وخاصة في مناطق عمران وحجة التي كانت على بعد مسافة من أقرب مركز حضري. وفي وسط غرب البلاد، كان Yemen Mobile الشبكة الرئيسية في المناطق الجنوبية من إب والضالع، في حين كانت MTN و SABAFON البائعين الرئيسيين في المناطق الشمالية من هذه المحافظات. كانت البيانات غير متوفرة لعدن، وكثير من الجنوب، على الرغم من أن البائعين في غرب لحج أشاروا إلى أن SABAFON و Yemen Mobile تحظى بنفس القدر من الشعبية.

وأشار البائعون في جميع المناطق إلى أنهم استطاعوا إعادة تأمين المخزون في غضون يومين كحد أقصى عند الطلب. على الرغم من توافر جاهز لرصيد الهاتف بسعر ثابت، وأبرز البائعين أن ضعف إشارات الهاتف وانقطاع التيار الكهربائي جعل الاتصال عن طريق الهاتف لا يمكن الاعتماد عليه. وقد أشار بائعون في لحج بشكل خاص إلى نقص الكهرباء، ومن المحتمل أن يكون عدد حالات انقطاع التيار الكهربائي قد تتعلق بالإمدادات المحدودة من الوقود المشار إليها سابقاً في هذا المكون من الدراسة.

نتائج وظائف السوق لكل محافظة

محافظات الجنوب الغربي

في وقت جمع البيانات، كان ميناء عدن بمثابة نقطة الإمداد لمحافظة عدن، وكذلك المديريات المجاورة في أبين ولحج وبعض مديريات الضالع وتغز. كان جمع البيانات داخل عدن محدوداً إلى حد ما حيث لم يتمكن العدادون من الوصول إلى بعض المديريات الأكثر اكتظاظاً بالسكان. وتشير البيانات التي تم جمعها إلى أن معظم المنتجات كانت متاحة بسهولة داخل المحافظة، باستثناء الوقود. ولم يتم العثور إلا على عدد قليل من البائعين إما للبنزين أو الديزل، في حين أن بائعي الديزل في المناطق المجاورة عادة ما يزودون إمداداتهم من المكلا. وأشار البائعون في عدن إلى قيود شديدة على النقل، في حين أثر النقص الظاهر في الوقود تأثيراً كبيراً على تكلفة المنتجات الأخرى، حيث ارتفعت أسعار نقل المياه بالترلر الواحد إلى أربعة أضعاف الأسعار التي لوحظت في أمانة العاصمة وإب في وقت جمع البيانات.

وفي أبين، كان توافر المنتج مرتفعاً نسبياً بالنسبة للأغذية والمواد غير الغذائية. وكانت أسعار المواد غير الغذائية مثل الأدوات المنزلية و مواد البناء منخفضة، لكن البائعين في أبين سجلوا بعض أعلى الأسعار لمجموعات المنتجات الأخرى مثل سلة الأغذية. كان التباين في الأسعار بين بائعي الأغذية والوقود داخل المحافظة من بين أعلى المعدلات في البلد، مما يعني وجود سوق مختل وظيفياً، إلا أن نسبة البائعين الذين حصلوا على ائتمان/شراء بالدين من الموردين أو منح الائتمان/بيع بالدين للعملاء كانت الأعلى في أي محافظة تم تقييمها.

بدأ أن إمدادات الديزل تشكل معضلة خاصة في أبين، حيث يقوم الموردون بتوريد منتجاتهم من المكلا بدلا من عدن. وخلافا للمحافظات الواقعة في الشمال الغربي والوسط الغربي من البلاد، فإن توزيع المواد الغذائية وغاز الطهي والمواد غير الصحية في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لم يعمل على نظام تاجر الجملة، حيث يتم توريد الباعة مباشرة من عدن. وفي وقت لاحق، كانت أوقات إعادة التخزين في أبين أعلى من المتوسط الوطني، ومن بين أعلى المعدلات بالنسبة للوقود وغاز الطهي. وأشار البائعون إلى أنهم يواجهون طائفة من التحديات بما في ذلك قضايا النقل ونقص السيولة ونقص الإمدادات.

وفي لحج، كان لدى البائعين باستمرار أطول فترة لإعادة تأمين تخزين أي محافظة تم تقييمها، مما يشير إلى وجود صعوبات في سلسلة الإمداد. ويبدو أن النقص في الوقود مصدر قلق خاص في وسط المحافظة، وأشار البائعون إلى حالات انقطاع التيار الكهربائي المتكررة ونقص الكهرباء، مما تسبب أيضا في وجود قيود على اتصالات الهاتف المحمول. وكان الانحراف المعياري في أسعار الوقود بين البائعين أعلى من أي محافظة تم تقييمها، مما يعني وجود نظام سوق غير قادر على المنافسة. مثل أبين، تم توريد الباعة في لحج مباشرة من عدن لغالبية المنتجات، وباستثناء غاز الطهي، لم يتم تشغيل نظام تاجر الجملة. وكما هو الحال مع المناطق الأخرى التي توردتها عدن، كان توافر المواد غير الغذائية أعلى من البنود الوطنية، في حين كانت أسعار المنتجات الغذائية الأساسية متوسطة. وعلاوة على ذلك، كانت نسبة البائعين الذين يتمتعون حاليا بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية أو الذين يمنحون حاليا انتمانات للزبائن من بين أعلى المعدلات في جميع المحافظات التي تم تقييمها.

محافظات غرب الوسط

تم توريد الضالع في المقام الأول من قبل عدن، باستثناء بعض البائعين في المناطق الشمالية من المحافظة التي تم توريدها من قبل الحديدة وأمانة العاصمة. وعلى الرغم من موقعها الجغرافي وبعدها عن ميناء عدن، إلا أن الضالع سجلت أقصر وقت لإعادة تأمين المخزون في جميع مجموعات السلع من أبين ولحج وعدن. وهي أيضا المحافظة الوحيدة التي تزودها عدن والتي تعمل على شبكة توزيع الجملة لجميع المجموعات السلعية، بما في ذلك البنزين والديزل، التي تساهم على ما يبدو في بنية سوق تنافسية، مما يؤدي أيضا إلى انخفاض التباين في الأسعار بين البائعين المحليين من المحافظات الجنوبية الغربية. ويشكل النقل وانعدام الأمن قيودا كبيرة على البائعين هنا، إلا أنه تم الحفاظ على إمدادات من جميع مجموعات المنتجات في معظم أنحاء المحافظة.

كان لدى إب مستويات مختلفة من الإمدادات والتوافر والأسعار بين المديريات. وكانت المنتجات متاحة بشكل عام في المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان وعلى مقربة من طرق النقل الرئيسية، ولكن هذا الاتجاه يختلف تبعا لنوع المنتج. سوق معظم المنتجات يعمل على نظام تاجر الجملة، بالنسبة للسلع في المقام الأول يتم توريدها من الحديدة ومن ثم توزيعها من قبل تجار الجملة للبائعين من مختلف المديريات. وأشار إلى نقص السيولة وانعدام الأمن على حد سواء باعتبارهما عقبات من جانب البائعين، وأحيانا كانت أوقات إعادة التخزين أعلى من المتوسط.

وفي تعز، شكل انعدام الأمن والنقل عقبات كبيرة أمام البائعين. وبسبب النزاع، تم توفير مناطق مختلفة داخل المحافظة إما من الحديدة أو عدن، وبالتالي تعمل ضمن شبكتين مختلفتين للإمدادات. في حين أن توافر المنتجات مرتفع جدا، وغالبا ما تكون الأسعار منخفضة، كانت أوقات إعادة التخزين أعلى قليلا من المتوسط، إلا أن نسبة البائعين الذين يقدمون انتمانات لعملائهم/بيع بالدين كانت من بين أعلى المعدلات في أي محافظة.

في وقت جمع البيانات، كانت الحديدة أكبر نقطة توريد للسلع في جميع أنحاء البلاد. وقد وُردَ بائعو الوقود من المحافظة بشكل مباشر الكثير من المناطق الوسطى الغربية والشمالية الغربية من البلاد، في حين قام موزعو المنتجات الغذائية وغيرها من المواد المستوردة بتوريد المدن الكبرى مثل أمانة العاصمة، والتي بدورها تورد المناطق المحيطة بها. من حيث الوضع داخل المحافظة، لم يتمكن العدادون من الوصول إلى مديريتين فقط لهذه الدراسة، مما يعكس أثر النزاع، وخاصة في الجزء الجنوبي من المحافظة. وأشار البائعون الذين جرى تقييمهم إلى وجود مشاكل في نقص السيولة ونقص الإمدادات، ولم يتمكن سوى 5 % من البائعين من الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية. وكانت أسعار الوقود وأوقات إعادة التخزين أقل من المتوسط، إلا أن أسعار سلة الأغذية كانت من بين أعلى المعدلات الملحوظة.

المحافظات الشمالية الغربية

أمانة العاصمة، التي تم توفيرها في المقام الأول من قبل الحديدة، هي نقطة التوزيع الرئيسية في شمال غرب البلاد، وبالتالي تمتاز بانها ذات وفرة منتجات عالية. المحافظة، وأولئك الذين تورد لهم، تعمل على أساس الجملة بالنسبة للمواد الغذائية، غاز الطهي والمواد غير الغذائية ومواد المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وكانت الاسعار عموما أعلى من المتوسط داخل المحافظة، على الرغم من أن أوقات إعادة التخزين كانت من بين أقصر المحافظات التي تم تقييمها. وأدى نقص السيولة إلى تضخم الاسعار باعتباره أكبر عقبة يواجهها البائعون داخل المحافظة.

قدمت محافظة عمران صورة سوق معقدة، ومتناقضة في بعض الأحيان. وكان توافر الغذاء والوقود وغاز الطهي ومنتجات النظافة الصحية مرتفعا في معظم المحافظات، مع وجود ما لا يقل عن ثلاثة بائعين لوحظوا في عدة مديريات. ومع ذلك، فإن كلا من الاسعار والتوافر يختلفان اختلافا كبيرا. ولعله نظرا لموقع المحافظة على وصلة نقل رئيسية بين صنعاء وصعدة، فإن توافر السلع كان مرتفعا في المديريات على طول الطرق الرئيسية وقريب من عاصمة المحافظة. وكان توافر المنتج أقل بكثير، مع ارتفاع اعلى اسعار، في الغرب الأكثر عزلة في المديرية. وتشكل قضايا النقل وانعدام الأمن عقبات كبيرة أمام البائعين، وفي الوقت نفسه، لم يشر أي من البائعين الـ 253 الذين تمت مقابلتهم إلى أن لديهم حاليا إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، مما يعني أنه لا توجد حاليا بنوك تعمل في المحافظة.

يحصل بائعو صنعاء في المقام الأول على منتجات من موزعين في أمانة العاصمة. ولم يتوفر سوى واحد أو اثنين من البائعين لكل مجموعة سلعية في الكثير من المديريات، ربما بسبب جغرافية المنطقة، ولكن معظم المنتجات كانت متاحة، والاسعار غالبا ما تكون أقل من أمانة العاصمة المجاورة لها. وأشار إلى نقص السيولة باعتباره عائقا رئيسيا أمام البائعين.

في حجة، تم الوصول إلى أربع مديريات لأغراض هذه الدراسة. وكان توافر السلع مرتفعا، وكانت الأسعار وأوقات إعادة التخزين منخفضة بوجه عام، ولا سيما على مقربة من عاصمة المحافظة. وبشكل النقل وانعدام الأمن عقبات رئيسية أمام البائعين، غير أن نسبة البائعين الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية هي أعلى نسبة من أي مديرية لوحظت، في حين كانت نسبة الموردين الذين يقدمون خدمات الائتمان للزبائن ثاني أعلى نسبة في البلاد.

المحافظات الشرقية

يتم توفير الجوف من قبل مأرب وأمانة العاصمة. ونظرا لمحدودية إمكانية وصول جامعي البيانات، تمت مقابلة ستة بائعين فقط، وبالتالي فإن الاستنتاجات محدودة. وأشار البائعون إلى أن القيود الرئيسية التي يواجهونها تشمل مسائل النقل ونوعية الطرق الرديئة. وعلاوة على ذلك، لاحظ بائعو الوقود أن هناك في كثير من الأحيان نقص في المعلومات عن عمليات التسليم قبل وصولهم، ولذلك كان من الصعب التخطيط للمستقبل دون معرفة كمية الوقود التي سيتم تسليمها في مناسبة معينة.

وكما هو الحال في الجوف، فإنه في مأرب تم مقابلة ستة بائعين فقط بسبب محدودية إمكانية وصول للعدادين. وتعمل مأرب كنقطة توزيع للسلع التي تنقل من ميناء المكلا، وهي تقوم في المقام الأول بتوريد المحافظات في وسط وشمال البلاد. تعتبر مأرب منتجا رئيسيا لغاز الطهي، وبالتالي تورد مساحات كبيرة من البلاد لهذا المنتج.

وصول المجتمع إلى السوق، القبول والسلامة والمخاطر

وكان الهدف من هذا المكون من الدراسة هو الحصول على فهم لكيفية تغير وصول المجتمعات إلى الأسواق والخدمات المالية منذ اندلاع الصراع، وتقديم نظرة ثاقبة كيف ينظر الأفراد إلى الآليات المختلفة للمساعدات النقدية، والتأثير المحتمل الذي يمكن أن تحدثه على مجتمعاتهم. وقد أشارت مصادر البيانات الثانوية على نطاق واسع إلى أن القوة الشرائية للمجتمعات اليمينية قد تضاعفت بشدة بسبب تضخم الأسعار وانخفاض دخل الأسر، غير أن هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف كيفية تأثير ذلك على الوصول إلى الأسواق، وبالتالي المخاوف التي يجب على الجهات الإنسانية أن تأخذها في الاعتبار عند تنفيذ برنامج المساعدة النقدية.

ومن أجل إلقاء نظرة ثاقبة على تجارب جميع قطاعات المجتمع، عقدت مجموعات نقاش مركزة مع أعضاء الفئات السكانية التالية: مجتمع مستضيف ذكور؛ مجتمع مستضيف إناث. نازحين ذكور؛ نازحين إناث؛ عائدون ذكور؛ عائدات إناث، مهمشين ذكور، ومهمشات إناث. بما لم يذكر خلاف ذلك، كانت نتائج التصورات والأفضليات متسقة بين هذه المجموعات في المجالات الأربعة التي نوقشت في هذا المكون من الدراسة.

الوصول إلى الأسواق المحلية

كما كان متوقعا، كان من النتائج الهامة أن المجتمعات المحلية شعرت بأن قوتها الشرائية قد انخفضت وأن الوصول الفعلي إلى الأسواق قد أصبح تحديا أكبر منذ بداية النزاع. ولم تكن غالبية المجتمعات المحلية تعيش بالقرب من أقرب سوق، وذكرت أن ارتفاع تكلفة النقل أدى إلى التقليل من زيارات الأفراد إلى السوق. وقد أدت الزيادات في أسعار الوقود، مقترنة بخيارات نقل أقل نتيجة للنزاع، إلى زيادة حادة في تكلفة النقل العام إلى الحد الذي لا يستطيع فيه كثير من الأفراد تحمل تكاليف الذهاب على أساس منتظم. ونتيجة لعدم إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام، ذكر العديد من المشاركين أنهم أجبروا على الذهاب سيرا على الأقدام. ومع ذلك، فإن الذهاب سيرا على الأقدام يرتبط بدوره بمخاطر شخصية أكبر على الطريق. وأشارت المجتمعات المحلية إلى أن خطر نشوب اشتباكات مسلحة ونهب وسرقة قد ازداد منذ اندلاع النزاع، مما يعوق مرة أخرى الوصول إلى الأسواق، والتنقل الفردي بوجه عام.

تم تسليط الضوء على تضخم الأسعار باعتباره عائقا خطيرا أمام وصول المجتمعات المحلية إلى الأسواق. وكما لوحظ سابقا في هذا التقرير، ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعا كبيرا منذ اندلاع النزاع. أدى النقص في الإمدادات وزيادة تكاليف النقل إلى زيادة في تكاليف الأغذية وغيرها من المواد الأساسية، ولذلك ذكر المشاركون أن قوتهم الشرائية قد انخفضت. وكما يتضح من مكونات نظم السوق في هذه الدراسة، فإن توافر المنتجات الأساسية يختلف بين المديرات، ولكن ارتفاع الأسعار هو مسألة متسقة في جميع أنحاء البلاد. وأبرز المشاركون أنهم لم يعودوا قادرين على الوصول إلى أسواقهم المحلية بسبب زيادة التكاليف، سواء من حيث المنتجات أو النقل.

وقد تفاقم انخفاض القوة الشرائية للعديد من المجتمعات بسبب النقص في السيولة على الصعيد الوطني، والذي برز بسبب تعطيل الصراع الخدمات العامة، مما ترك العديد من العمال دون دخل. وقدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي⁹ في اليمن أن إجمالي الناتج المحلي في البلاد انخفض بنسبة 32.9% في عام 2015، وأن الانخفاض اللاحق في الإيرادات العامة واستنزاف مخزون السيولة لدى البنك المركزي قد أدى إلى عدم سداد المدفوعات إلى 32% من الأسر اليمينية التي كانت تعتمد على الرواتب العامة. وبحلول أيلول / سبتمبر 2017، قدر برنامج الأغذية العالمي أن 40% من الأسر اليمينية فقدت مصدر دخلها الأساسي منذ اندلاع النزاع، وقد ردد المشاركون في مجموعات النقاش المركزة هذه الإحصائية¹⁰، وخلص كثيرون منهم إلى أنهم لم يعودوا في حالة مالية في الوصول إلى الأسواق المحلية على أساس منتظم.

الوصول إلى مقدمي الخدمات المالية وآليات المساعدة

من الناحية التاريخية، كان اقتصاد اليمن تقليديا قائما على النقد. وبدلا من استخدام المؤسسات المصرفية الرسمية، اختار سكان اليمن تقليديا تحويل الأموال من خلال الحوالة، ولم يتم بعد إدخال النظام المصرفي اليمني الحديث إلا بعد توحيد البلد في عام 1990. ولتحقيق هذا اليوم، يقدر أن 40% فقط من إجمالي الناتج المحلي في اليمن تتم معالجته من خلال المؤسسات المصرفية الرسمية، وأن ما لا يقل عن 5% من السكان يمتلكون حسابا مصرفيا. وقد انعكست هذه الثقافة المالية ضمن مجموعات نقاش المركزة، حيث رأى العديد من المشاركين أن البنوك تمثل خيارا إشكاليا أو غير مألوف.

التحديث الاجتماعي الاقتصادي لليمن، العدد 20، تشرين الثاني / 2016⁹

برنامج الأغذية العالمي، تقرير مراقبة السوق في اليمن، سبتمبر 2017¹⁰

وفي بعض الحالات، ذكر المشاركون أنهم لا يملكون حساباً مصرفياً ولا يفهمون كيف يعمل النظام المصرفي. ومع ذلك، كانت مسألة ندرة المصارف منفصلة أبرزها المشاركون. ذكرت العديد من المجتمعات أنها ستتحمل رسوم نقل للوصول إلى أقرب بنك لها، وكما نوقش في القسم السابق، فإن تكلفة النقل وصلت الآن إلى درجة أن العديد من الأفراد يشعرون أنهم غير قادرين على الذهاب/السفر على أساس منتظم. وعلاوة على ذلك، ناقش المشاركون أن المصارف كانت تعاني من نقص السيولة في كثير من المجالات، وأن مستوى الاكتظاظ يعني أن المصارف لم تعد متاحة للنساء والمسنين. ورئي أيضاً أن خطر السرقة أعلى بالقرب من المصارف. وأشار المشاركون إلى أن مكاتب البريد متاحة بسهولة أكبر من البنوك، لا سيما في حجة، ولكنها كثيراً ما تقتصر على السيولة.

وقد برزت مكاتب الصرافة بشكل واضح كمزود للخدمات المالية التي يكون المستجيبون على دراية بها. إن الانتشار التقليدي لنظام الحوالة، والاستمرار في استخدام مكاتب الصرف هذه في جمع التحويلات المالية يعني أن عامة السكان على دراية تامة بمقدمي الخدمات المالية مثل الكريمي. ويعني التواجد المرتفع لهؤلاء المزودين في جميع أنحاء البلد أن غالبية المجتمعات المحلية تعيش بالقرب من مكتب الصرف، وبالتالي يمكن الوصول إلى الخدمة دون تكبد رسوم النقل. القرب من منازل الأفراد يقلل المخاوف بشأن السرقة أو سلامة الشخص، في حين أن نقص السيولة لا يبدو منتشرًا كما هو الحال في القطاع المصرفي. ويقوم موظفو مكاتب الصرافة عادة بإخطار المستلمين بأن هناك أموال متاحة لهم عن طريق إرسال رسالة نصية قصيرة، غير أن المشاركين في مجموعات النقاش المركزة أشاروا إلى أنه نظراً لعدم موثوقية الاتصالات الهاتفية الحالية، غالباً ما يزور الوكلاء الأفراد في منازلهم لدعوتهم إلى تحصيل الدفعة. كما أن مكاتب الصرافة هي الأكثر انتشاراً، إلا أنه تم ذكر العديد من مكاتب الصرافة الأخرى مثل العزي والشيخ والجزيرة.

وفيما يتعلق بآليات التنفيذ من جانب مقدمي الخدمات المالية، كان النقد الكاش هو الخيار المفضل بالنسبة للمشاركين في الدراسة. وكثيراً ما كان ينظر إلى تقديم النقد الكاش إلى منزل الفرد أو القرية كخيار مثالي لأن ذلك من شأنه أن يخفف من تكاليف النقل وخطر السرقة أثناء السفر، غير أن بعض المشاركين أعربوا عن قلقهم من أن المكاتب التي لم تطلب إثبات الهوية، تمكن الأفراد من استلام المساعدات النقدية لشخص آخر. وأشار إلى أن مكاتب الصرف في الكريمي تتطلب من الأفراد تقديم بطاقات هوية من أجل الحصول على مدفوعات نقدية. وعلى الرغم من أن النساء اللواتي أجبن على الاستبيان أشاروا إلى أهمية وجود هوية شخصية للحصول على الدفعة النقدية، أشار البعض إلى أن النساء كثيراً ما لا يملكن الوثائق اللازمة وبالتالي تتطلب من أفراد الأسرة الذكور جمع الأموال.

وتشمل آليات التسليم الأخرى التي تمت مناقشتها تحويل الأموال عن طريق شبكات الهاتف المحمول والبطاقات الذكية المدفوعة مسبقاً، وكلاهما لم يكن مألوفاً للمشاركين. مع المال المنقول عن طريق الهاتف، أعربت غالبية المستطلعين عن مخاوف من أنه نظراً لإشارات الهاتف الغير موثوق بها والهواتف القديمة التي يمتلكها عموماً، قد لا يتم تلقي رسائل نصية قصيرة لإعلامهم عن الدفع بنجاح. هذه هي نفس القضايا التي تسببت في بعض مكاتب الصرف لإرسال وكلاء إلى منازل الأفراد لإبلاغهم باستلام الدفعات النقدية. وعلاوة على ذلك، أشار المشاركون إلى أنه في حالة كسر الهواتف، الضياع أو السرقة فإنهم سيواجهون صعوبات في تغيير أرقامهم أو إبلاغ الوكالة أو المنظمة التي تقدم المساعدة.

ونادراً ما ذكرت البطاقات الذكية المدفوعة مسبقاً ضمن مجموعات النقاش المركزة، ويبدو أنها مفهوم غريب لمعظم المشاركين. وكان التصور أنه إذا كانت هذه البطاقات يمكن استخدامها فقط لدى بعض البائعين ثم هذا من شأنه أن يخلق قضايا الوصول إلى البائعين. القيود على كل من الأموال المنقولة عن طريق شبكات الهاتف والبطاقات الذكية المدفوعة مسبقاً هي أنه إذا كان على المتلقين السفر إلى مواقع محددة لجمع الأموال أو استخدامها، فإن ذلك سيخلق مرة أخرى القضايا المرتبطة بالنقل، من حيث التكلفة والسلامة الشخصية.

فهم المجتمع وتفضيله لبرامج المساعدات النقدية

نوقشت آليات المساعدة النقدية على نحو متكرر في إطار مجموعات النقاش المركزة، وذلك لقياس تصورات المجتمع بشأن المساعدات النقدية والقسائم الغذائية والطرود الغذائية، وهي أكثر أشكال المساعدة شيوعاً بين المجتمعات. والمساعدة النقدية هي إلى حد بعيد الخيار المفضل للمجتمعات المحلية التي جرى تقييمها. إن سهولة الاستخدام والحرية التي توفرها للأسر لتلبية احتياجاتها الخاصة تعني أنه الخيار الأكثر مرونة إلى حد بعيد. وخلافاً للآليات الأخرى مثل قسائم الأغذية أو الطرود، فإن المنح النقدية غير المشروطة تسمح للأسر بأن تنفق على منتجات أخرى مثل الطب والملابس والإيجار ومجموعة واسعة من المنتجات الغذائية. وتعني إمكانية توزيع النقد على المنازل أن الأسر لا تحتاج إلى تحمل رسوم النقل من أجل الحصول على المساعدة، وإذا كان الموزع الموثوق به أو الوسيط من مكتب الصرف أو أي مزود خدمات مالية آخر يمكنه تقديم الأموال، فإن ذلك يخفف من المخاطر للأفراد في جمع المساعدة.

وأشار بعض المشاركين أيضا إلى فوائد الأثر المضاعف الذي يمكن أن ينشأ داخل المجتمعات المحلية، حيث توفر النقود الكاش ضخ سبولة لا تقيد المستفيدين الأوائل فحسب، بل تشمل أيضا البائعين المحليين وأصحاب العقارات.

وكان القلق الذي أثاره المشاركون في مجموعات النقاش المركزة، ولا سيما النساء، هو أنه إذا أعطيت الأموال لبعض أفراد الأسرة، فإن الرجال على وجه الخصوص قد ينفقون الأموال على سلع غير أساسية مثل القات. ومع ذلك، وعلى الرغم من المخاطر المحتملة للانفاق على المواد غير الضرورية، في نظر المشاركين، كانت المساعدة النقدية لا تزال الآلية الوحيدة التي سمحت للأسر لتلبية احتياجاتهم.

وكانت القسائم الغذائية الخيار الثاني المفضل من قبل المشاركين في مجموعات النقاش المركزة. وتتمثل الفائدة الرئيسية المتصورة في أنه لا يمكن صرف القسائم إلا على المواد الغذائية الأساسية، وبالتالي التخفيف من مسألة الإنفاق غير الضروري. ثانياً، تمكن القسائم الأسر من الحصول على درجة من المرونة في المواد الغذائية التي تشتريها، وهو خيار لا توفره الطرود الغذائية، حتى وإن كانت الخيارات محدودة ولا يمكن دائماً شراء الفواكه والخضروات باستخدام القسائم. وأخيراً، ليست هناك حاجة للوسطاء للمشاركة في توزيع القسائم، التي كان ينظر إليها على أنها فائدة من قبل بعض المشاركين.

إن القيد الرئيسي لقسائم الطعام هو أنه غالباً ما يمكن استخدامها فقط لدى تجار تجزئة معينين. وهذا يؤثر قضايا متعددة، أولاً، قد يكون على المتلقين تكبد تكاليف النقل من أجل إنفاق قسائمهم، أو تحمل خطر السفر لمسافات طويلة سيراً على الأقدام. وثانياً، فإن البائعين الذين يقبلون قسائم الطعام ليسوا بالضرورة أرخص أو أكثر ملاءمة، وفي بعض الحالات كانت هناك تقارير تفيد بأن بعض البائعين يستفيدون من العدد المحدود من الموردين المتاحين لمتلقي القسائم، ثم يرفعون أسعارهم أو يقدمون الأغذية سابقة منهيّة الصلاحية أو ذات جودة منخفضة. والقيد النهائي، وربما الأهم، للقسائم المذكورة هو أنها تقتصر عموماً على مجموعة سلعية واحدة. وكما لوحظ، ينظر إلى هذا القيد على الإنفاق على أنه منفعة بالنسبة للبعض الذين يخشون من الإنفاق غير الأساسي من قبل أفراد الأسرة، ولكن هذا هو أيضاً القيد الرئيسي في القسائم حيث لا تستطيع الأسر تخصيص النفقات لتلبية احتياجاتهم، وفي بعض الحالات قد يضطر الناس إلى بيع قسائمهم من أجل الحصول على نقود للإنفاق في أماكن أخرى.

وكانت الطرود الغذائية هي الأفضلية الثالثة للمشاركين في مجموعات النقاش المركزة. ولم يكن بعض المشاركين على دراية بآلية تسليم طرود المواد الغذائية، في حين أشار آخرون إلى أن هذا النوع من المساعدة مقبول فقط بسبب الظروف الشديدة الناجمة عن النزاع. وتتمتع طرود المواد الغذائية بفوائد تسليمها للمجتمع، وتوفير كمية جيدة من الأغذية، وضمان عدم تعرض المتلقين لتلاعب التجار بالأسعار وجودة المنتج. ومع ذلك، هناك عيوب عديدة لبرنامج المساعدة المالية التي تركز فقط على الطرود الغذائية. فأولاً، لا تمنح أي مرونة للمستفيدين من حيث تلبية احتياجاتهم الخاصة، ولا سيما بالنسبة للأصناف غير الغذائية. وثانياً، هناك احتمال أن تتلف الطرود، أو المنتجات التي يتم إزالتها قبل التسليم إلى الأسرة المتلقية.

الآثار السلبية المحتملة وتدابير التخفيف من المساعدة النقدية للأسر والمجتمع

وكما يوضح القسم السابق، لا توجد طريقة للمساعدة النقدية على أساس كامل، وسوف يرتبط كل خيار بالمخاطر التي يتعين استباقها وتخفيفها لاحقاً. الخطر الأول المرتبط بتسليم المساعدات الخيرية النقدية متعلق بالسلامة والخوف من التعرض للسرقة عند نقطة التوزيع، سواء كان ذلك لدى مكتب الصرافة أو مكتب بريد أو مصرفاً، أو عند السفر إلى المنزل. وفي نظر المشاركين في مجموعات النقاش المركزة، يمكن التخفيف من هذه المخاطر عن طريق تقديم مساعدات خيرية تعمل على المستوى المحلي من خلال مكاتب الصرافة داخل المجتمعات المحلية، أو الوسطاء الموثوق بهم الذين يمكنهم تقديم الأموال إلى المستفيدين. ولأن التسليم إلى الأسرة قد لا يكون خياراً واقعياً، فإن الاتجاه المتكرر في هذا العنصر من التقرير هو أن المشاركين لا يرغبون في السفر لمسافات طويلة للوصول إلى مقدمي الخدمات المالية أو الأسواق، وردعهم عن طريق تكلفة النقل أو خطر التعرض للسرقة على الطريق، ولا سيما تجاه المرأة. لذلك يجب إيجاد حل الذي يعمل على توزيع المساعدات الخيرية النقدية قدر المستطاع.

وثمة مسألة ثانية أبرزها المشاركون هي إمكانية حدوث توتر داخل الأسر المعيشية أو المجتمعات المحلية نتيجة لأن المساعدة ينظر إليها على أنها موزعة بشكل غير متساو بين المجموعات. ومن الأمثلة على ذلك أنه في حالة تقديم مساعدة نقدية في موقع معين فقط للنازحين داخلياً، فإن ذلك قد يؤثر العلاقات مع المجتمع المستضيف، على الرغم من بعض المشاركين في مجموعات النقاش المركزة التي تشير إلى أن المجتمع المستضيف سوف يستفيد إذا أنفق النازحون النقد داخل المجتمع المحلي. ويمكن أن تؤدي هذه النزاعات إلى توتر أو سرقة بين المجموعتين. واقترح المشاركون في مجموعات النقاش المركزة أن الطريقة المثلى هي تحديد توزيع المساعدات النقدية استناداً إلى الوضع الاقتصادي، الأمر الذي سيجعل من الأسهل تبرير القرارات إلى بقية المجتمع على مذكرة مماثلة،

وأشار المشاركون في مجموعات النقاش المركزة إلى أنه قد تكون هناك خلافات داخل الأسر المعيشية، أو بين الأزواج والزوجات بشأن كيفية إدارة المساعدات النقدية. وأشارت النساء على وجه الخصوص إلى القلق من احتمال أن ينفق أفراد الأسرة المعيشية الذكور المساعدة النقدية على المواد غير الضرورية أو لبيع قسائم أو الطرود الغذائية مقابل النقد. وثمة شاغل آخر ذكرته النساء بصفة خاصة هو أن أولئك الذين ليس لديهم وثائق رسمية لتحديد الهوية قد يناضلون للحصول على المساعدة النقدية، وقد يتطلب ذلك من أفراد المجتمع الآخرين أن يشهدوا لاثبات هويتهم.

استنتاجات مكون وصول المجتمع الى السوق، القبول، السلامة والمخاطر

وكان الهدف من هذا المكون من الدراسة تقييم التغيرات في وصول المجتمع إلى الأسواق ومقدمي الخدمات المالية منذ اندلاع الصراع الحالي، وبناء فهم للمفاهيم والأفضليات والشواغل المتعلقة باليات المساعدة النقدية. ومن خلال إجراء مجموعات النقاش المركزة مع مجموعات سكانية متعددة في 11 محافظة، وجدت هذه الدراسة أن وصول المجتمع إلى الأسواق قد تقلص بشدة. وقد أدى ارتفاع التكاليف وانخفاض الدخل والسيولة إلى تآكل القوة الشرائية لكثير من السكان بسرعة، في حين أدت الزيادات الهائلة في تكاليف النقل العام إلى تقييد تنقل المجتمعات المحلية التي تشعر بأنها لم تعد قادرة على السفر على أساس منتظم. كما تضاءلت إمكانية الوصول إلى مقدمي الخدمات المالية. ويواجه القطاع المصرفي المحدود بالفعل نقصا شديدا في السيولة، وتواجه الفروع التي ظلت مفتوحة الآن اكتظاظا. ولا تزال مكاتب البريد مفتوحة في بعض المناطق ولكنها تعاني أيضا من نقص السيولة. ولأسباب تتعلق بمخاوف السلامة الشخصية على الطرق وتكاليف النقل، تخشى المجتمعات المحلية من السفر لمسافات طويلة للوصول إلى الخدمات المالية. تعد سلاسل مكاتب الصرافة مثل الكريمي، إلى حد بعيد، المزود المفضل للخدمات المالية من قبل أغلبية المشاركين في هذه المناقشة بسبب الألفة وسهولة الوصول، حيث توجد مكاتب الصرافة في معظم المجتمعات على الرغم من النزاع المستمر. وتعتبر النقود الكاش الوسيلة المفضلة للمساعدة المالية، حيث يؤكد المشاركون على المرونة التي تعطيها الأسر فيما يتعلق بقسائم الأغذية وطرودها. وتتجاوز احتياجات المجتمع المحلي أكثر من الغذاء، وتحتاج الأسر المعيشية إلى أن تكون قادرة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وأن تتاح لها فرصة الحصول على أدوية أو ملابس أو مأوى. وأثار المشاركون في مجموعات النقاش المركزة القلق من أن توزيع الدعم المالي للأفراد استنادا إلى وضعهم الديمغرافي يمكن أن يسبب توترا بين مجموعات مثل النازحين والمجتمعات المستضيفة، وبالتالي تم اقتراح أن يختار برنامج المساعدات النقدية المشاركين بناء على وضعهم الاقتصادي قد يكون أكثر قبولا.

وبوجه عام، هناك اتجاهان يظهران هما أن المرونة والملائمة في الاستخدام هما عاملان تعطيها المجتمعات المحلية الأولوية في تقييم أي برنامج محتمل للمساعدة النقدية. وقد كان لارتفاع تكلفة الوفود منذ بداية النزاع آثار واسعة النطاق على الوصول إلى الأسواق والوصول إلى مقدمي الخدمات المالية. لم يعد السفر المنتظم خيارا ميسورا بالنسبة لغالبية المجتمعات المحلية التي تمت مقابلتها، ولذلك فإن أي تدخل يجب أن يسعى إلى تمركز التوزيع قدر المستطاع، وتمكين المتلقين من تصميم مشترياتهم لتلبية احتياجاتهم الخاصة، ومن الناحية المثالية في مكان قريب من منازلهم. ومنذ بداية النزاع في عام 2015، ثبت أن الوضع في اليمن متقلب جدا، ومن المرجح أن يستمر السوق في عدم القدرة على التنبؤ به في المستقبل القريب. وفي سياق السوق وآراء المجتمعات المحلية التي جرى وضعها في الاعتبار، يبدو أن المنحة النقدية المتعددة الأغراض توفر آلية المساعدة النقدية الأنسب في السياق الحالي.

الخاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مدى ملائمة التدخل القائم على النقد في السياق اليمني، رداً على تقارير عن نقص السيولة على نطاق واسع، وتضخم الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية. وتألفت هذه الدراسة من مكونين. وكانت الدراسة الأولى دراسة سوقية أجريت بهدف تقييم الوضع الحالي للسوق ومدى ملائمة مجموعات السلع المختلفة لبرنامج التدخل النقدي. سعى المكون الثاني من الدراسة إلى بناء فهم لكيفية تغير وصول المجتمعات المحلية إلى الأسواق والخدمات المالية منذ بداية النزاع في عام 2015، وقياس تصورات المجتمع المحلي وأفضليات آليات المساعدة النقدية المختلفة.

استنتاجات وظائف السوق

كان الاستنتاج الرئيسي لهذه الدراسة أنه، استناداً إلى الوفرة والأسعار، ومرات إعادة تخزين السلع الغذائية، غاز الطهي و مواد النظافة ونقل المياه بالشاحنات هي المرشح المناسب للتدخل النقدي. وقد أشارت الوفرة والأسعار للمجموعات السلعية الأخرى التي تم تقييمها (الأدوات المنزلية، ومواد البناء، والكراسي المتحركة والعكازات) إلى أن هذه المجموعات السلعية ستكون مرشح غير مناسب للتدخلات النقدية في هذه المرحلة الزمنية. من المهم أن نلاحظ أن تكاليف الوقود تؤثر بشكل كبير على جميع مناطق السوق، وأن أسعار السلع تتأثر بشكل كبير بتكلفة النقل. وعلاوة على ذلك، كان تضخم الأسعار إلى حد كبير القيد الذي ذكره البائعون في أغلب الأحيان، يليه نقص السيولة.

ثمة استنتاج ثان هو أن هناك نظامين منفصلين للسوق يعملان في غرب اليمن، وكلاهما مع سلاسل توريد وأنظمة توزيع منفصلة. الحديدية هي أكبر مورد لجميع المناطق التي تم تقييمها، وتورد الباعة عبر الشمال الغربي والوسط الغربي من اليمن. يعمل توزيع السلع على أساس البيع بالجملة للمواد الغذائية وغاز الطهي ومستلزمات النظافة، في حين يتم توفير الوقود مباشرة للبائعين من الموزعين في محافظة الحديدة.

ويعتبر ميناء عدن نقطة الإمداد الرئيسية لمحافظة عدن وأبين ولحج والضالع وجنوب تعز. ويتزامن نقص الوقود في المحافظات التي تزودها عدن بمسائل النقل، وأوقات إعادة التخزين الطويلة، والتفاوتات الكبيرة في الأسعار بين البائعين. وخلافاً لنظام السوق الذي توفره الحديدة، يقوم الموزعون في عدن بتوريد الباعة مباشرة في محافظتي لحج وأبين لمعظم المنتجات، على الرغم من أن الضالع يعمل على نظام تاجر الجملة لجميع المنتجات. في جميع المناطق التي تم تقييمها، يبدو أن المناطق التي تعمل فيها أنظمة البيع بالجملة لديها أوقات إعادة تخزين أقصر. تمر عدد قليل من طرق الإمداد عبر مركز النزاع، باستثناء السلع الموردة من مأرب والمكلا في شرق البلاد، حيث يبدو أن شبكتي التوريد تعملان بشكل شبه مستقل عن بعضهما البعض. وفي حالة لم تكن موانئ الحديدة أو عدن في طور التشغيل، فإن ذلك سيترتب عليه آثار سلبية كبيرة على معظم أنحاء البلد، مما يؤدي إلى قطع إمدادات الغذاء والوقود وغيرها من المنتجات إلى المجتمعات المحلية لدى كلا جانبي النزاع.

وصول المجتمع إلى السوق، القبول، السلامة، والمخاطر

كانت النتيجة الرئيسية للمكون المجتمعي في هذه الدراسة أن أي تدخل نقدي يجب أن يعطي الأولوية للمرونة والملاءمة للمتلقين. وأشار المشاركون في مجموعات النقاش المركزة إلى أن وصولهم إلى الأسواق والخدمات المالية قد انخفض انخفاضاً كبيراً بسبب انخفاض القوة الشرائية وزيادة تكاليف النقل العام بسرعة. فالأسر لم تعد قادرة الآن على السفر إلى الأسواق على أساس منتظم، وتلك التي يمكن أن تسافر سيرا على الأقدام ذكروا زيادة مخاطر السرقة على الطريق.

وأعرب المشاركون في دراسة جميع الفئات السكانية عن تفضيلهم للمنح النقدية المتعددة الأغراض التي تمكنهم من الحصول على منتجات مثل الملابس والأدوية بالإضافة إلى المنتجات الغذائية. وقد أدرجت مكاتب الصرافة ووكلاء الكريمي على وجه الخصوص كأكثر مقدمي الخدمات المالية الفعالة ووفرة من حيث الحصول على الأموال بسبب إمام الأفراد بنظام مكاتب الصرف والفروع العاملة بالقرب من غالبية المجتمعات المحلية التي تم تقييمها، وبالتالي يقلل من تكاليف النقل. أشار المشاركون في مناقشات مجموعة التركيز إلى أنه من أجل منع التوتر بين المتلقين وبقية المجتمع المحلي، ينبغي تحديد توزيع الأموال على أساس الوضع الاقتصادي، وليس على أساس الفئات الديمغرافية، وما إذا كان الفرد قد نزح مثلاً.

التعليقات الختامية

وختاماً، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها البيانات المتاحة، فإن التوصية الأساسية لهذا التقرير هي أن التدخل الأنسب القائم على النقد في السياق الحالي لليمن سيكون برنامج المنح النقدية المعدودة الأغراض الموزع على المستوى المحلي، مستهدفاً الطعام، غاز الطهي، مستلزمات النظافة و نقل المياه بالشاحنات. ويجب أن يراعي هذا التدخل أن أسعار الوقود لها تأثير كبير للغاية على السوق، وأن هناك شبكتين للإمداد تعملان حالياً، حيث تعمل الحديدية أكبر نقطة توريد للسلع الأساسية في غرب اليمن اعتباراً من سبتمبر 2017.

الملحقات

الملحق 1: قائمة مصادر البيانات الثانوية المستخدمة

Cash and Market Working Group, Yemen (February, 2017). Desk Review of Cash and Market Studies in Yemen. <https://reliefweb.int/report/yemen/desk-review-cash-and-market-studies-yemen-february-2017-0>

Integrated Food Security Phase Classification, Government of Yemen (March- July, 2017) Summary of Findings, Acute Food Insecurity Current Situation Overview. <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-ipc-analysis-summary-findings-acute-food-insecurity-current-situation-overview-0>

Observatory of Economic Complexity (2017), Yemen <https://atlas.media.mit.edu/en/profile/country/yem/>

REACH Yemen Situation Overview (July 2017) Access to Improved Water Sources http://www.reachresourcecentre.info/system/files/resource-documents/reach_yem_situation_overview_access_to_improved_water_sources_july_2017_final_0.pdf

World Food Programme (September, 2017) Yemen Monthly Market Watch <https://www.wfp.org/content/yemen-monthly-market-watch-2017>

World Food Programme (December, 2010) Yemen Market Study, <https://www.wfp.org/content/yemen-market-study-december-2010>

Yemen Ministry of Planning and International Cooperation (November, 2016) Yemen Socio Economic Update, No.20 <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-socio-economic-update-no-20-nov-2016>

الملحق 2: أدوات البحث لمكون دراسة وظائف السوق

وفيما يلي النسخة الورقية للمسح المستخدم لإجراء مقابلات رئيسية مع موردي الأغذية. يرجى ملاحظة أن الدراسات الاستقصائية لمجموعات السلع الأخرى اتبعت نفس الهيكل.

مسح سوق اليمن- الطعام			
القسم أ: المعلومات الأساسية			
اسم العداد:	التاريخ:		
اسم المنظمة الشريكة:	اسم السوق:		
المحافظة:	عدد تجار الجملة في هذا السوق:		
المديرية:	اسم المحل:		
الموقع:	اسم التاجر:		

القسم ب: الأسعار ومعلومات اعادة التخزين					
			☐ نعم ☐ لا		هل يباع أي من الطعام في هذا السوق؟ (دقيق القمح/البر المطحون، الأرز ، الزيت النباتي، السكر، الفاصولياء، الملح ، مياه معبأة)
ب 1: دقيق القمح/البر المطحون					
			☐ نعم ☐ لا		هل يباع حالياً في هذا السوق دقيق القمح/البر المطحون؟
إذا لا، يرجى ترك ما تبقى من ب 1 فارغاً والانتقال مباشرة إلى ب 2			☐ نعم ☐ لا		هل يقوم متجرك حالياً ببيع دقيق القمح/البر المطحون؟
					ما هو أرخص نوع لدقيق القمح/البر المطحون؟
إذا لا، أكتب الكمية التي تباع بالكيلو غرام:			☐ نعم ☐ لا		هل يباع دقيق القمح/البر المطحون في هذا المحل بالكيلو غرام الواحد؟
					أكتب السعر الحالي للكمية للكمية التي تم تحديدها للكيلو غرام () بالريال اليمني :
إذا نعم،متى كانت اخر مرة قمت فيها بعملية تأمين المخزون مرة أخرى؟ (بالأيام)			☐ نعم ☐ لا		خلال الثلاثين يوم الماضية ،هل تم إعادة تأمين مخزون (دقيق القمح/البر المطحون)؟
					اذا نفذ منك المخزون ، كم يوماً تستغرقه لإعادة تأمين المخزون عند طلب ذلك؟
ب 2: الأرز (الابيض، بسمتي)					
			☐ نعم ☐ لا		هل يباع حالياً في هذا السوق الأرز (الابيض، بسمتي) ؟
إذا لا، يرجى ترك ما تبقى من ب 2 فارغاً والانتقال مباشرة إلى ب 3			☐ نعم ☐ لا		هل يقوم متجرك حالياً ببيع الأرز (الابيض، بسمتي)؟
					ما هو أرخص نوع للأرز () الابيض، بسمتي)؟
إذا لا، أكتب الكمية التي تباع بالكيلو غرام:			☐ نعم ☐ لا		هل يباع الأرز (الابيض، بسمتي) بالكيلو غرام الواحد؟
					أكتب السعر الحالي للكمية للكمية التي تم تحديدها للكيلو غرام () بالريال اليمني (
اذا نعم،متى كانت اخر مرة قمت فيها بعملية تأمين المخزون مرة أخرى؟ (بالأيام)			☐ نعم ☐ لا		خلال الثلاثين يوم الماضية ،هل تم إعادة تأمين مخزون الأرز () الابيض، بسمتي)؟

						إذا نفذ منك المخزون ، كم يوماً تستغرقه لإعادة تأمين المخزون عند طلب ذلك؟
ب 3: زيت (النباتي)						
					هل يباع حالياً في هذا السوق الزيت النباتي؟	☐ نعم ☐ لا
					هل يقوم متجرك حالياً ببيع الزيت النباتي ؟	☐ نعم ☐ لا
					ما هو أرخص نوع زيت نباتي؟	
					هل يباع الزيت النباتي بالليتر الواحد ؟	☐ نعم ☐ لا
					أكتب السعر الحالي للكمية التي تم تحديدها لليتر (بالريال اليمني):	
					خلال الثلاثين يوم الماضية ، هل تم إعادة تأمين مخزون زيت نباتي؟	☐ نعم ☐ لا
					إذا نفذ منك المخزون ، كم يوماً تستغرقه لإعادة تأمين المخزون عند طلب ذلك؟	
ب 4: السكر						
					هل يباع حالياً في هذا السوق السكر ؟	☐ نعم ☐ لا
					هل يقوم متجرك حالياً ببيع السكر؟	☐ نعم ☐ لا
					ما هو أرخص نوع سكر؟	
					هل يباع السكر بالكيلو غرام الواحد؟	☐ نعم ☐ لا
					أكتب السعر الحالي للكمية للكمية التي تم تحديدها للكيلو غرام (بالريال اليمني):	
					خلال الثلاثين يوم الماضية ، هل تم إعادة تأمين مخزون السكر؟	☐ نعم ☐ لا
					إذا نفذ منك المخزون ، كم يوماً تستغرقه لإعادة تأمين المخزون عند طلب ذلك؟	

ب 5: الفاصوليا (المجففة الحمراء)					
			☐ نعم ☐ لا	هل تباع حالياً في هذا السوق الفاصوليا المجففة الحمراء؟	
إذا لا، يرجى ترك ما تبقى من ب 5 فارغاً والانتقال مباشرة إلى ب 6			☐ نعم ☐ لا	هل يقوم متجرك حالياً ببيع الفاصوليا المجففة الحمراء؟	
					ما هو أرخص أنواع الفاصوليا المجففة الحمراء؟
إذا لا، أكتب الكمية التي تباع بالكيلوغرام:			☐ نعم ☐ لا	هل يباع الفاصوليا المجففة الحمراء بالكيلوغرام الواحد؟	
					أكتب السعر الحالي للكمية للكمية التي تم تحديدها بالكيلوغرام (بالريال اليمني):
إذا نعم، متى كانت آخر مرة قمت فيها بعملية تأمين المخزون مرة أخرى؟ (بالأيام):			☐ نعم ☐ لا	خلال الثلاثين يوم الماضية، هل تم إعادة تأمين مخزون الفاصوليا المجففة الحمراء؟	
					إذا نفذ منك المخزون ، كم يوماً تستغرقه لإعادة تأمين المخزون عند طلب ذلك؟
ب 6: الملح ،معالج باليود					
			☐ نعم ☐ لا	هل يباع حالياً في هذا السوق الملح (معالج باليود) ؟	
إذا لا، يرجى ترك ما تبقى من ب 6 فارغاً والانتقال مباشرة إلى ب 7			☐ نعم ☐ لا	هل يقوم متجرك حالياً ببيع الملح (معالج باليود)؟	
					ما هو أرخص أنواع ملح (معالج باليود)؟
إذا لا، أكتب الكمية التي تباع بالكيلوغرام :			☐ نعم ☐ لا	هل يباع الملح (معالج باليود) بالكيلوغرام الواحد ؟	
					أكتب السعر الحالي للكمية التي تم تحديدها بالكيلوغرام (بالريال اليمني):
إذا نعم، متى كانت آخر مرة قمت فيها بعملية تأمين المخزون مرة أخرى؟ (بالأيام):			☐ نعم ☐ لا	خلال الثلاثين يوم الماضية، هل تم إعادة تأمين مخزون الملح (معالج باليود) ؟	
					إذا نفذ منك المخزون ، كم يوماً تستغرقه لإعادة تأمين المخزون عند طلب ذلك؟
ب7: مياه معبئة					

				☐ نعم ☐ لا		هل يباع حالياً في هذا السوق المياه المعبئة؟
إذا لا، يرجى ترك ما تبقى من ب 7 فارغاً والانتقال مباشرة إلى ب 8				☐ نعم ☐ لا		هل يقوم متجرك حالياً ببيع المياه المعبئة؟
						ما هو أرخص أنواع المياه المعبئة؟
إذا لا، أكتب الكمية التي تباع بالليتر:				☐ نعم ☐ لا		هل تباع في هذا المحل قنينة 0.75 ليتر؟
						أكتب السعر الحالي للكمية للكمية التي تم تحديدها بالليتر (بالريال اليمني):
إذا نعم، متى كانت آخر مرة قمت فيها بعملية تأمين المخزون مرة أخرى؟ (بالأيام):				☐ نعم ☐ لا		خلال الثلاثين يوم الماضية، هل تم إعادة تأمين مخزون المياه المعبئة؟
						إذا نفذ منك المخزون ، كم يوماً تستغرقه لإعادة تأمين المخزون عند طلب ذلك؟
ب 8: أهم المشاكل التي تواجهها عند إعادة تجديد الإمدادات من الطعام (المواد الغذائية)						
		الرجاء تحديد أخرى	☐ المواصلات ☐ نقص السيولة ☐ تضخم الاسعار ☐ إنعدام الأمن ☐ نقص التمويل ☐ قيود حكومية على بيع البضائع ☐ أخرى			خلال الثلاثة الأشهر الماضية، يرجى تحديد أهم المشاكل التي تواجهها عند إعادة تجديد الإمدادات من السلع المتعلقة بالمواد الغذائية
خلال الثلاثة أشهر الماضية، من أي مديرية تقوم بشراء معظم إمداداتك ؟						خلال الثلاثة أشهر الماضية، من أي المحافظات تقوم بشراء معظم إمداداتك ؟
ماهي العملة التي تستخدمها في أغلب الأحيان عند شرائك الإمدادات؟ (أذكر عملة واحدة من العملات التي ذكرتها في إجابة السؤال السابق)						ما هي العملات التي تستخدمها في شراء الإمدادات؟ (أذكر الكل بما في ذلك العملة المحلية)

دراسة نقدية مشتركة بين الوكالات لعام 2017

☐ نعم ☐ لا	هل أنت قادر على الحصول على خدمات مالية وإئتمانية أخرى في حال إحتجت إلى ذلك؟	☐ نعم ☐ لا	هل يمكنك ان تشتري بالدين من الموردين في حال إحتجت إلى ذلك؟
	إذا نعم، خلال الثلاثين يوم الماضية الرجاء تحديد الحد الأدنى للدين (بالريال اليمني) الذي قمت باعطائه لزيائنك	☐ نعم ☐ لا	خلال الثلاثين يوم الماضية هل بعت لأي من زبائنك بالدين ؟
	إذا نعم، خلال الثلاثين يوم الماضية الرجاء تحديد الحد الأعلى للدين (بالريال اليمني) الذي قمت باعطائه لزيائنك		
			حالياً في نفس السوق الذي أنت فيه كم عدد التجار الذين يبيعون مواد غذائية؟
القسم ج : تعليقات عامة			
إذا كان لديك أي تعليقات على السوق / المحل الرجاء ذكرها في المكان المخصص أدناه:			

الملحق 3: أدوات البحث للوصول إلى الأسواق، القبول، والسلامة والمخاطر

أداة المناقشة الجماعية المركزة - إرشادات الوسيط

ملاحظات تمهيدية (دقيقتان)

مرحباً، اسمي. XXXX. أولاً، أود أن أرحب وأشكركم على العمل التطوعي للمشاركة في هذه المناقشة الجماعية المركزة حيث سنطلب منك الوصول إلى الأسواق ومدى إحاطتك وتفضيلاتك الخاصة بك للمساعدة القائمة على أساس النقد، وجهة نظركم على المخاطر والآثار المحتملة. وسوف تستخدم المعلومات التي سوف توفر لنا لإبلاغ استراتيجية الاستجابة الإنسانية والتخطيط.

يرجى ملاحظة أن هذا الاجتماع ليس له أي تأثير على ما إذا كنت أنت أو مجتمعك يتلقى المساعدة. وتهدف هذه المناقشات فقط إلى فهم أفضل كيف أنت وأسرتك والمجتمع المحلي ان تكونو على وعي وكيف ممكن ان تتأثرو ببرامج المساعدات النقدية.

مجهول الاسم: اود أن أؤكد لكم أن المناقشة ستكون مجهولة المصدر. وسوف أقدر أنا والمشاركين الآخرين في المناقشة الجماعية المركزة ذلك إذا كنت تمتنع عن مناقشة تعليقات أعضاء المجموعة الآخرين خارج المناقشة الجماعية المركزة. إذا كانت هناك أي أسئلة أو مناقشات لا ترغب في الإجابة عليها أو المشاركة فيها، فلا يتعين عليك القيام بذلك؛ ولكن يرجى محاولة الإجابة و المشاركة قدر الامكان .

لن تستغرق هذه الجلسة أكثر من ساعة ونصف.

القواعد الأساسية (دقيقتان)

1. أهم قاعدة هي أن يتكلم شخص واحد فقط في الوقت الواحد. قد يكون هناك إغراء لتجاوزه والتعقيب على كلامه عندما يتحدث شخص ما ولكن يرجى الانتظار حتى الانتهاء.
2. لا توجد إجابات صحيحة أو خاطئة
3. لا يجب عليك التحدث وفق ترتيب معين .
4. عندما يكون لديك ما تقوله، يرجى القيام بذلك. هناك العديد منكم في المجموعة ومن المهم أن أحصل على آراء كل واحد منكم.
5. لا يجب أن تتفق مع آراء الآخرين في المجموعة
6. اي اسئلة؟
7. حسناً ، دعونا نبدأ

تعليمات إلى الوسيط:

- 1- أسئلة للمشاركين: هذه هي الأسئلة التي ينبغي قراءتها وإبلاغها إلى المشاركين. إذا كان هناك بعض المفردات المحددة التي قد تكون غير واضحة، لا تتردد في تقديم تعريف لغرض هذه العملية.
- 2- أسئلة التوضيح والمتابعة: تفصلي وتوضيح الأسئلة هي جزء مهم من المقابلات ولها غرضان رئيسيان: 1 (للمساعدة في توضيح ما قاله المشارك و 2) للمساعدة في الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً حول الموضوعات ذات الاهتمام. التوضيحات تسمح للمشاركين بتقديم أكثر من مجرد إجابة واحدة على الأسئلة التي تسأل. لا تقرأ أسئلة التوضيح والمتابعة للمشاركين. استخدمها أو اقتبس منها إذا لزم الأمر. ويمكن تكرار بعض أسئلة التوضيح والمتابعة لكل خيار أو بديل محدد في المناقشة.

المقدمة (5 دقائق)

اسئلة للمشاركين:

1. هل يمكن للجميع أن يقدموا أنفسهم، اخبروني اسماءكم واعماركم ومهنتكم (المصدر الرئيسي للمعيشة)؟

الوصول الى الاسواق المحلية (20 دقيقة)

2. ما هي الأسواق المحلية التي عادة ما تذهب إليها؟ وكيف تذهب إليها؟ (اسأل كل مشارك)

توضيح/سؤال للمتابعة:

- ما هي الأسواق المحلية التي عادة ما تذهب إليها؟
- هل هو سوق القرية/سوق المديرية/سوق محافظة العاصمة؟
- ما هو نوع السوق؟ ما هي السلع الرئيسية التي تباع في السوق؟
- هل تذهب إلى سوق آخر لشراء مواد أساسية أخرى (مثل مستلزمات النظافة أو الأدوات المنزلية)؟
- كم يبعد (بالكيلومتر)؟
- كم من الوقت يستغرق الذهاب هناك (بالدقائق)؟
- ما هي وسيلة النقل؟

3. منذ بدء النزاع، ما هي التغييرات التي واجهتها في قدرتك على الذهاب إلى السوق المحلية وشراء المواد الأساسية؟

توضيح/سؤال للمتابعة:

- هل كانت هناك أية مشاكل محددة من قبل؟
- هل هناك أي مشاكل معينة الآن لم تكن موجودة من قبل؟
- هل تذهب إلى السوق المحلي كثيرا كما اعتدت على الذهاب قبل النزاع؟ إذا كان الجواب لا، فلماذا؟
- هل قام أي منكم بتغيير طريقة النقل الخاصة به (على سبيل المثال المشي بدلا من أخذ الحافلة) منذ النزاع؟ إذا كان الجواب نعم، لماذا؟
- هل كان عليك الاعتماد على الآخرين لشراء المواد الأساسية لك؟ إذا كان الجواب نعم، لماذا؟
- هل ذهب أي منكم إلى أسواق مختلفة أو أخرى منذ النزاع؟ إذا كان الجواب نعم، لماذا؟
- هل المواد الأساسية التي تجدها عادة في السوق المحلية لا تزال متاحة بشكل منتظم منذ النزاع؟ يرجى ان تعطيني بعض الأمثلة على السلع التي لم تعد متوفرة بشكل منتظم كما في السابق والسلع البديلة التي استخدمتها عوضا عنها.
- هل تغيرت الاسعار للسلع الأساسية كثيرا منذ النزاع؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف/من اي ناحية؟
- هل لا تزال تجد السلع من نفس النوع / الجودة مثل قبل في السوق المحلية؟
- إذا كنت لا تزال تجد السلع من نفس النوع / الجودة مثل قبل في السوق المحلية، هل لا تزال تشتري منهم؟ أو هل تشتري عناصر من نوع / جودة مختلفة بسبب ارتفاع الأسعار؟
- هل يمكنك إعطاء بعض الأمثلة على السلع التي كان عليك تغيير نوعيتها أو تغيير جودتها بسبب عدم توفرها أو ارتفاع اسعارها؟

تفضيل طرق البرامج النقدية وآليات التنفيذ | المخاطر على السلامة والامن (20 دقيقة)

4. باعتقادك من هم مزودي الخدمات النقدية او الاماكن المتوفرة للحصول على النقد من خلالها؟

توضيح / سؤال للمتابعة:

- البنوك؟
- مكاتب البريد؟
- متاجر محلية توفر الدين/السلف؟
- مكاتب تحويل الاموال (رسمية)؟
- وكالات تحويل الاموال (غير رسمية)؟
- مكاتب التمويل الاصغر (مثل الكريمي)؟
- تحويلات نقدية عبر شركات الهاتف المحمول؟
- اخرى؟

5. ما هي أنواع الوثائق المطلوبة للوصول إلى النقد من خلال مزودي الخدمات النقدية؟ (المرور بكل الية من اليات التسليم النقدية التي تم ذكرها).

توضيح / سؤال للمتابعة:

- بطاقة الهوية الشخصية ؟
- دفتر العائلة؟
- شهادة الميلاد؟
- عقد الزواج؟
- جواز سفر؟
- بطاقة الانتخاب/ بطاقة هوية الناخبين؟
- رخصة قيادة ؟
- هل لديك على الأقل شكل واحد من الوثائق؟ إذا كان الجواب لا ، يرجى توضيح السبب؟

6. دعونا نناقش مزايا و عيوب كل من مزودي الخدمات النقدية التي ذكرتموها. (المرور بكل الية من اليات التسليم النقدية التي تم ذكرها).

توضيح / سؤال للمتابعة :

- مالوف وسهل الاستخدام؟
- أكثر سرية؟
- ما رأيكم في سلامة الموقع للحصول على النقود؟
- هل تشعر بالقلق إزاء شخص ما يهددك أو يؤذيك بدنيا لأنك تلقيت أموالا؟
- هل هناك مخاطر عند مغادرة المنزل والذهاب من وإلى مزودي الخدمات النقدية؟
- الوقت المستغرق للذهاب وتكلفة النقل؟
- الرسوم ؟
- الحاجة للوثائق؟
- من الصعب الوصول إلى مكتب أو مزود الخدمات النقدية (للأشخاص ذوي الإعاقة)؟
- معلومات أو مساعدات كافية من مزودي الخدمات النقدية؟
- هل تغير الوصول إلى أي من مقدمي الخدمات النقدية منذ بداية النزاع؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف ولماذا؟

الاطلاع وتقبل مساعدات البرامج النقدية | المخاطر على السلامة والأمن (30 دقيقة)

7. منذ بداية الصراع، ما هي التغييرات التي طرأت على الطرق التي يمكن أن تحصل بها الأسر على الدعم عندما تكون في حالة مالية صعبة مفاجئة على سبيل المثال ،الفيضانات، وفقدان الوظيفة، وإدخال أحد أفراد الأسرة إلى المستشفى؟

توضيح / سؤال للمتابعة:

- ما هي مصادر وأنواع الدعم التي تلقتها الأسر من قبل؟
- حوالة مالية من العائلة؟ أنواع أخرى من الدعم المالي من أفراد الأسرة؟

دراسة نقدية مشتركة بين الوكالات لعام 2017

- دعم المجتمع، على سبيل المثال توفير الدعم النقدي أو الغذائي؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى إعطاء بعض الأمثلة؟

- متاجر تقدم سلف/دين؟
- أشكال أخرى من الطرق الرسمية أو غير الرسمية للحصول على السلف/الدين أو القرض؟
- هل ما زال من الممكن تلقي جميع أنواع الدعم التي تم تحديدها منذ بدء النزاع؟ إذا كان الجواب لا، فلماذا؟

8. دعونا نتحدث عن برامج المساعدات النقدية الإنسانية أو الخيرية. ما هو أول شيء يتبادر إلى ذهنك؟

توضيح سؤال للمتابعة؟

- صندوق الرعاية الاجتماعية؟
- قسائم (الطعام)؟
- نقد مادي؟
- تحويلات نقدية عبر شركات الهاتف المحمول؟
- مساعدات تقدم المال مقابل العمل/مساعدات لتأمين سبل العيش؟
- تقديم المساعدة لبرامج الأنشطة التعليمية
- أي شيء آخر يتبادر إلى ذهنك؟

9. منذ بدء النزاع، زادت أسعار الأغذية بشكل ملحوظ. وتتلقى الأسر الفقيرة قسائم غذائية من وكالة إنسانية. يمكن استخدام القسائم لشراء الطعام في محلات مختارة. هل هذا النوع من المساعدة مقبول لك وللمعظم الناس في مجتمعك؟ إذا كانت الإجابة بنعم، لماذا هي هذه الحالة؟ إذا لم يكن كذلك، لماذا هي الحالة؟

توضيح/ سؤال للمتابعة؟

- هل سمعت عن هذا أو أي شكل مماثل من أشكال المساعدة؟ إذا كان الجواب نعم، من فضلك قل لنا أكثر؟
- كيف يختلف ذلك عن تلقي المواد الغذائية؟ هل تفضل قسائم الطعام على الطرود الغذائية ذات القيمة النقدية نفسها؟ هل يمكنك شرح تفضيلاتك؟
- حتى تنفقها، هل من الصعب الحفاظ عليها بأمان؟
- ما هي المخاطر الرئيسية لتلقي المساعدات النقدية على سلامة وأمن كل أسرة؟
- حتى تنفقها، هل من الصعب الحفاظ عليها بأمان؟
- هل تشعر بالقلق إزاء عدم توفر المحلات الكافية التي تقبل هذه القسائم؟

10. قد بدأت وكالة إنسانية أخرى بإعطاء كل عائلة فقيرة النقود لشراء الغذاء. هل هذا النوع من المساعدة مقبول لك وللمعظم الناس في مجتمعك؟ إذا كانت الإجابة بنعم، لماذا هي هذه الحالة؟ إذا لم يكن كذلك، لماذا هي الحالة؟

توضيح/ سؤال للمتابعة؟

- هل تعرفون عن هذا أو أي شكل مماثل من أشكال المساعدة؟ إذا كان الجواب نعم، من فضلك قل لنا أكثر؟
- هل تفضل النقود على المواد الغذائية ذات القيمة النقدية؟ هل يمكنك شرح تفضيلاتك؟
- هل تفضل النقود على قسائم الطعام من نفس القيمة النقدية؟ الرجاء مساعدتي في فهم تفضيلاتك؟
- هل يفضل معظم الناس في مجتمعك نفس الخيار؟ إذا كان الجواب بالنفي، فهل يمكنك شرح السبب؟
- هل هناك فرق بين النقد المقدم إلى الأسرة مباشرة من قبل الوكالات الإنسانية والنقد المادي المقدم بشكل غير مباشر من قبل وسيط (مثل مكتب البريد أو مكتب تحويل الأموال)؟ إذا كانت الإجابة بنعم، باعتقادك ما هي الاختلافات؟
- حتى تنفقها، هل من الصعب الحفاظ عليها بأمان؟
- ما هي المخاطر الرئيسية لتلقي المساعدات النقدية على سلامة وأمن كل أسرة؟
- هل تشعر بالقلق إزاء شخص ما يهددك أو يؤذيك بدنياً لأنك تلقيت أموالاً؟

(بعد المناقشة، يرجى توضيح المساعدة النقدية استناداً إلى التعريف أدناه)

المساعدة النقدية هي شكل من المساعدات الإنسانية حيث يتم تزويد الأسر بالأموال بدلا من السلع أو الغذاء نفسه، وتكون الأسرة قادرة على اختيار على ماذا تنفق المال. ويمكن تقديم المساعدة النقدية نقدا /كاش أو من خلال وسائل أخرى مثل القسائم، والتحويل البنكي، تحويلات نقدية عبر شركات الهاتف المحمول الخ.

دعونا نتصور أن هناك خمس أسر تم إعطاها 10.000 ريال يمني من المساعدات النقدية بالطرق المختلفة التالية :

- الأسرة 1: مساعدات نقدية فقط
- الأسرة 2:حوالات مالية عن طريق الهاتف المحمول فقط
- الأسرة 3:ايداع في حساب مصرفي فقط
- الأسرة 4: بطاقة ذكية مدفوعة مسبقا فقط
- الأسرة 5: قسائم فقط

11. ماذا ستكون المزايا أو العيوب بالنسبة لكل أسرة؟ (المرور بكل سيناريوهات الأسرة)

توضيح/ سؤال للمتابعة؟

- سهولة وامنة للاستلام؟
- من سيتعين عليه استلامها وهل سيؤثر ذلك على مسؤولياته الأخرى (مثل رعاية الأطفال والعمل)؟
- سهولة وامنة للحفظ قبل إنفاقها؟
- هل هناك مخاطر مغادرة المنزل والذهاب من وإلى مزود الخدمات النقدية؟
- الوقت المستغرق للذهاب وتكلفة النقل؟
- الرسوم؟
- الحاجة الى الوثائق؟
- عدد منافذ مزودي الخدمات النقدية؟
- عدد منافذ البيع /المحلات التي تتعامل مع النقد بكل اشكاله؟

أثار تلقي برامج المساعدات النقدية(15 دقيقة)

دعونا نفكر في الأسر الخمس التي ناقشناها في وقت سابق، وقد تلقوا جميعا 10,000 ريال يمني من المساعدات النقدية من وكالة إنسانية. ماذا يمكن أن يكون أثر المساعدات النقدية على الأسرة وعلاقتها مع بقية المجتمع؟

توضيح/ سؤال للمتابعة؟

- من الشخص المرجح أن يقرر كيف سيتم إنفاق المساعدات النقدية؟
- هل تؤثر المساعدات النقدية على العلاقة بين رب الأسرة والزوجة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف تؤثر؟
- ماذا عن العلاقة مع أفراد الأسرة الآخرين؟ (مثل الأطفال والآباء) إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى إعطاء مثال عن كيفية تأثير المساعدة النقدية على العلاقة.
- ماذا عن العلاقة مع الأصدقاء؟ الجيران؟
- مع أشخاص آخرين في مجتمعك؟
- مع أشخاص من مجتمع آخر (مثل النازحين والمجتمعات المستضيفة)؟
- من بين كل هذه العلاقات، ما مدى احتمال أن تؤثر المساعدات النقدية على علاقة واحدة مقارنة بالعلاقات الأخرى؟ (على سبيل المثال، هل التأثير على العلاقات داخل الأسرة أكثر احتمالا من التأثير على العلاقات مع أفراد المجتمع المحلي؟)
- من بين جميع هذه العلاقات، ما هو نسبة حجم التأثير للمساعدات النقدية) على سبيل المثال، هل أثر ذلك على العلاقة مع أفراد الأسرة أكبر من التأثير على العلاقة مع أفراد المجتمع المحلي؟).

الخاتمة (2 دقيقة)

1. أشكركم على المشاركة. لقد كانت هذه مناقشة ناجحة جدا.
2. أرائكم ستكون قيمة للدراسة.
3. نأمل أن تكون قد وجدت المناقشة مثيرة للاهتمام.
4. إذا كان هناك أي شيء كنت غير راض أو ترغب في تقديم شكوى، يرجى الاتصال بي في وقت لاحق.
5. وأود أن أذكركم بأن أية تعليقات ترد في هذا التقرير ستكون مجهولة المصدر.

قبل المغادرة، يرجى التأكد من ملء نموذج استخلاص المعلومات